



اسم المقال: اشكالية تعاقب السلطة في لبنان

اسم الكاتب: أ.م.د. مني جلال عواد، م. عماد و كاع عجبل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/346>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 16:15 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترن特.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





اشكالية تعاقب السلطة في لبنان

م. عماد وکاع
عجیل (**)

أ.م. د. منى جلال عواد (*)

ملخص البحث

تُعد السلطة السياسية في لبنان، هدفاً أساسياً لكل تنظيم سياسي، سواءً كان حزب سياسي أم جماعة سياسية معينة. وبذلك ينشأ الصراع على السلطة، وهناك نوعان من الصراع السياسي يجري التمييز بينهما بدلالة فكرة الشرعية، فالتنافس يكون في النظام السياسي عندما ينعقد الاتفاق بين القوى الاجتماعية على اعتباره شرعاً، ويكون الصراع على النظام السياسي عندما ينقطع الاتفاق بين هذه القوى على شرعيته، وان قوى المعارضة تعمل على الإطاحة به وتسعى لإقامة نظام بديل. وعلى هذا فإن تعاقب السلطة في لبنان، كنتيجة من نتائج التنافس والصراع السياسي، نتيجة كثرة اللاعبين الأقليميين والدوليين على الساحة اللبنانية.

المقدمة

يعد موضوع التعاقب على السلطة السياسية من أهم مبادئ الديمقراطية، فهو موضوع متعدد الجوانب له تأثير على الحياة السياسية للدولة فهو يعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده في حقل كل المواطنين أن يشاركوا في السلطة عن طريق اختيار ممثليهم، فالتعاقب على السلطة يدخل تغيرات على الأدوار بين قوى سياسية أو تناوب بين الأحزاب السياسية أو حتى داخلها، فالتعاقب على السلطة يرتبط بتوفير مجموعة من القواعد السياسية كالتعديدية الحزبية والانتخابات الدورية وهذا يعطي للمؤسسات السياسية حصانة واستقرار، اذ يشير موضوع التعاقب على السلطة إلى عملية تبادل

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

(**) كلية التربية الأساسية / الشرقاوي / جامعة تكريت.



الأدوار بين مختلف القوى السياسية، فالدول على اختلاف أنظمتها السياسية تتبع آلية معينة سلمية أو غير سلمية حتى تصل إلى تحقيق الاستقرار السياسي للدفع بعجلة التنمية، تكمن أهمية موضوع التعاقب على السلطة في جوهر العملية السياسية لأي نظام سياسي قائم على أسس أصيلة لممارسة السلطة من شأنه توطيد العلاقة بين مكونات النظام السياسي، وهذا سيساهم في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق ضمان التعددية وضمان حكم الأغلبية عن طريق انتخابات دورية، وهذا كله يصب في دعم الديمقراطية فكراً وممارسة، إن التعاقب على السلطة يعد مؤشراً للدلالة على حالة الاستقرار السياسي فهو مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي، ويمثل مبدأ بنائي ومؤسسياً للعملية الديمقراطية.

ان الفكرة الأساسية لمشكلة البحث تتعلق بأزمة تعاقب السلطة في لبنان، فهذه الأزمة لا تتعلق بالانتخابات الرئاسية فحسب، بل في النظام السياسي المولد لكل الازمات التي تمر بها لبنان منذ الاستقلال، فضلاً عن العامل الخارجي الذي يؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في الحياة السياسية في لبنان.

يحاول البحث الانطلاق من فرضية مفادها: ان التعاقب على السلطة في لبنان مبني على قاعدتين رئيسيتين هما: الإطار الدستوري الخاص، وجهات سياسية ترتبط بهذا الإطار الدستوري على أسس معينة.

اعتمد البحث مناهج عدة للوصول الى هدف البحث منها: منهج التحليل النظمي لمعرفة التفاعلات السياسية المؤثرة في آلية التعاقب على السلطة في لبنان، فضلاً عن المنهج التاريخي.

توزعت هيكلية البحث الى اربعة مباحث فضلاً عن المقدمة والختامة: تناول المبحث الاول حشيات وآليات التعاقب على السلطة في لبنان، فيما تناول المبحث الثاني: تناقضات البيئة الاجتماعية في لبنان، اما المبحث الثالث فقد تناول: إشكالية النظام السياسي في لبنان، في حين تناول المبحث الرابع: السياسات الإقليمية والدولية وتعاقب السلطة في لبنان.



المبحث الأول: حياثات وآليات التعاقب على السلطة

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة هي صعوبة إيجاد تعريف شامل لأي مصطلح وهذا ينطبق على مفهوم التعاقب على السلطة، إلا أن الدراسات البحثية الأكاديمية للمختصين تحاول إلى حد ما ضبط المفهوم مع العلم أن مفهوم التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي يقتربنا ببعضهما اقترانا واسعا، فلا يمكن أن نتصور وجود استقرار سياسي بغياب التعاقب الفعلي وال حقيقي للسلطة فأي تعاقب يقوم على المبادئ القانونية والعمل على تفعيل عنصر المشاركة الشعبية، كما لا يمكن تحقيق التعاقب على السلطة في ظل بيئة تعرف فيها مشكلات وأزمات سياسية.

المطلب الأول: تعريف التعاقب على السلطة.

اولاًً: في معنى التعاقب على السلطة

إن محاولة تعريف مفهوم التعاقب السلطة لاتخلو من صعوبات وإشكالا تترتب بتعدد وجوه التعاقب وتتنوع لوازمه حكمائهم ما يعرقل عملية حصره في إطار مفهوم واحد، مع ذلك وبشكل عام يعني هذا المبدأ: إن تتعاقب أو تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، ففصل المعارضة إلى السلطة بعد إن تصبح أغلبية والأغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد إن تفقد صفتة أكاغلبية^(١)، وعرفها غسان سلامة ((بأنها ترتيب مؤسسي يتتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابات))^(٢)، ويمكن ان يعرف: «بوجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيساً للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التعاقب السلمي للسلطة بوصفها حد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي»^(٣).



ورغم إن مبدأ التعاقب على السلطة هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية مثلما هو مراعي في الجمهوريات الديمقراطية إلا إن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري ينبعي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية بل والإقرار بإمكانية أي من القوى السياسية الوصول إلى موقع السلطة وخاصة القوى المعارضة وذلك عبر انتخابات حرة نزيهة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبيين، ويرتبط بذلك الحديث عن وجود آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر أو أخرى وهما : الانتخابات أي الانتقال السلمي على وفق ارادة الناخبيين، والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعة رغمً عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه، ولاريب أن وجود انتخابات دورية حرة ونزيه هي عد امراً جوهرياً لتحقيق التعاقب السلمي للسلطة^(٤).

ان التعاقب على السلطة بين القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية كما يقول (علي خليفة الكواري) «يكتسب أهميته من تعبيره عن مضمونين جوهريين من مضامين النظام الديمقراطي الأول هو مضمون التعددية في إن يكون لكل اتجاه سياسي الحق في المشاركة السياسية، والتأثير في قراراتها، والثاني هو مضمون حكم الأغلبية الذي يتمثل في ترجيح حكمها، ومن أهم المسائل التي تتطلب معرفة تفضيل الأغلبية لها مسألة توقي السلطة باعتبار الشعب مصدر السلطات وتطبيق المبدأ حكم الأغلبية»^(٥).

ثانياً: شروط واهداف التعاقب على السلطة

يتطلب ترسیخ مبدأ التعاقب على السلطة مجموعة من الشروط منها^(٦):

١- التعددية الحزبية:

للتعددية الحزبية دوراً مهماً في تجاوز الاختلافات السياسية التي تحدث داخل النظام السياسي، ووجود التعددية الحزبية يفضي إلى التوازن بين التيارات السياسية ويحقق الاستقرار السياسي، ويتوفر ذلك في جو ديمقراطي قائم على قبول الآخر وعلى التسوع، والتعددية تعني تعدد القوى والأراء السياسية وحقها في التعايش وإن الأخذ بنظام الحزب



الواحد من شأنه أن يحد من حرية الاختيار ما دامت السلطة بيد الحزب المهيمن وبهذا يفقد الانتخاب معناه، فالتجددية الحزبية تعكس معالم النظام الديمقراطي فهي تساهم في تفعيل مبدأ التناوب السلمي على السلطة للأحزاب السياسية، إذ لا يمكن لنا أن نتصور وجود تعاقب في ظل نظام الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة ولا يسمح بظهور الأحزاب الصغيرة الأخرى حتى وإن بُرِزَتْ فإنها تظل دون فعالية وتأثير، ففي ظل نظام التعدد الحزبي قد يصبح الحزب الموالي للسلطة حزباً معارضاً ويتحول الحزب المعارض إلى حزب حاكم وهذا يعكس جلياً المغزى من وجود تعددية حزبية في الأنظمة السياسية.

٢- الانتخاب

حتى تكون عملية التعاقب على السلطة سلمية وشرعية يتم اللجوء للانتخاب كأداة ديمقراطية تتيح للأحزاب السياسية المتنافسة بمتقد مناصب القيادة في البلاد وفقاً للقواعد القانونية المتفق عليها، يتُخَلَّفُ المُواطنون من بين المرشحين للسلطة من غير عونه مناسباً وقدراً على إدارة شؤون البلاد ورعايتها مصالحهم، وإن الحديث عن التعاقب على السلطة لا يعني تغيير في أجهزة ومؤسسات النظام بقدر ما هو تغيير في النخبة الحاكمة، وإن وصول الحزب الحاكم إلى السلطة يجعله يسعى إلى تجسيد سياساته وبرامجه وينعكس ذلك في مؤسسات الدولة وأجهزتها.

المطلب الثاني: الآليات التعاقب على السلطة

هنا كمجموعة من الآليات للتعاقب على السلطة منها الآليات السلمية وغير السلمية.

اولاًً: الآليات السلمية: وتشمل:

١-الانتخابات:

أحد الآليات المشروعة والسلمية لتحقيق تعاقب سلمي على السلطة .الانتخاب هو عملية تسمح للمنتخبين باختيار مرشحيهم ومن ثم المساهمة والمشاركة في صنع القرار هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر مصدراً للشرعية السياسية، وينبغي أن تعرف الانتخابات



الحرية والنزاهة حتى نستطيع التكلم عن التعاقب السلمي للسلطة، وهناك مجموعة من المعايير التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لمعرفة مدى حرية الانتخابات وموضوعيتها او هي: مبدأ حرية الانتخابات ومبدأ نزاهتها وفعاليتها^(٧)، فالانتخابات هي نمط واسلوب لأيولدة السلطة، يرتكز على اختيار يجري بواسطة التصويت، او الاقتراع، والانتخاب يعتبر الطريقة الاساسية لإنسداد السلطة في الديمقراطية التمثيلية، بل اصبح الوسيلة الوحيدة لمنح الشرعية للسلطة، فالانتخاب اضحى بمثابة عقيدة الديمقراطية، واضحت الفترة الانتخابية أهم الاوقات في الحياة السياسية للشعوب^(٨)، اذ تعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية لوصول الحكم الى السلطة، والانتخابات هي حق طبيعي يمارسه الفرد بكل حرية ويختار من يراه مناسباً لممارسة السلطة كما ان من حقه ان يتمتع عن الاشتراك في الانتخابات، وهناك من يعتقد بان الانتخابات هي وظيفة اجتماعية مستنداً على مبدأ سيادة الامة بدلاً من مبدأ السيادة الشعبية، اذ ان الافراد الذين يمارسون عملية التصويت والانتخاب انما يقومون بذلك نيابة عن الامة ويؤدون وظيفة اجتماعية وليس حقاً حسب الشروط المنصوص عليها في قوانين الدولة، كما ان هناك من يرى بأن الانتخاب ليس بحق ولا وظيفة اجتماعية وانما هو سلطة قانونية مصدرها الاساسي الدستور الذي ينظمها من اجل اشراك المواطنين في اختيار الحكم^(٩).

ولابد من توافر مجموعة من الضمانات لإنجاح عملية اختيار الحكم ديمقراطياً ومنها^(١٠):

أ- كفالة الحريات العامة: كحرية الاختيار والتعبير والعمل والتجمع والتنقل في ظل القانون.

ب - تتمتع المؤسسات السياسية والدستورية بمستوى من الثبات الدستوري والاستقرار السياسي.

ج - تمثيل المؤسسات السياسية والدستورية لعموم المجتمع وليس لفئة اجتماعية محددة.



د - الإقرار بوجود المعارضة ومشاركتها الفاعلة في عملية التنافس السلمي على السلطة.

ه - المساواة التامة بين النخب الحاكمة وبين خصومهم السياسيين خصوصا فيما يتعلق بإتاحة الفرص أمامهم للعمل بين صفوف الجماهير والوصول إليهم بحرية.

٢- المعاشرة السياسية

من ناحية المبدأ يعد البرلمان بالنسبة للمعاشرة السياسية المكان السياسي المميز لما يقدمه لها من تمثيل ومشاركة، وتكوين البرلمان هو الذي يحدد ما هو معاشرة وما هو أغلبية، وبالتالي فان مسألة تمثيل المعارضة في البرلمان عن طريق احد الاحزاب يضفي الصفة الرسمية على عمل المعارضة، إذ يعد البرلمان المتبصر الذي يسمح لزعيم المعارضة (أو الزعماء) بنقد الحكومة وتقويم أدائها بل وحتى سحب الثقة منها إذا تم التصويت على ذلك بالنسبة المطلوبة لإحلال المعارضة محل الأغلبية في النظم ذات الديمقراطيات الراسخة، كما تشارك المعارضة في عمل اللجان البرلمانية والرقابية على الحكومة وتمتلك الصحافة^(١١)، ويجب أن لا يغيب عن الذهن أحيانا وجود معاشرة سياسية خارج البرلمان وبشكل رسمي وقانوني معترف بها، لكن واقع الحال يبين إنقسام أو نسبة من المعاشرة السياسية يكون عملها داخل البلد ولكن - بشكل سري - للخشية من متابعة ومراقبة أجهزة الحكومة ولجوئها إلى سياسة التخويف والترهيب والمتابعة ضد القوى المعارضة أو يكون مكان عملها في الخارج لاضطرارها لترك بلدتها من جراء سياسات النظام الحاكم في القمع والملحقة للقوى المناهضة والمعارضة لسياساتها وهذه الحالة تكثر في العديد من دول النامي، وتستخدم عادة النظم السياسية لمواجهة قوى المعارضة الكثير من الوسائل مثل ابعاد ومصادرة الأموال والممتلكات والقتل والتي ربما تصل للأهل أو أقرباء المعارضين، مع ذلك نبين ان هو على الرغم من وجود المعاشرة السياسية في أي نظام سياسي في العالم إلا أنها تختلف من نظام إلى آخر



بحسب طبيعة النظام السياسي الذي تكون موجودة فيه وحسب نظرية ذلك النظام لتلك المعارضة، فمن حيث وضعها القانوني يمكن تمييز نوعين منها : المعارضة غير الشرعية التي تعني : القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في إطار النظام السياسي وتمعنها قانونيا "دستوريا" من المشاركة، والمعارضة الشرعية : وهي القوى التي تعترف النخبة الحاكمة وتقرب وجودها قانوني^(١٢).

ثانياً: الآليات غير السلمية وتمثل فيما يأتي:

الانقلابات العسكرية والثورات التي تتعدى على الشرعية والقوانين الدستورية لتعاقب السلطة فالحكم يصبح بأيدي القادة العسكريين^(١٣)، تقلب السلطة العسكرية على النخبة السياسية الحاكمة وتسسيطر على مؤسسات وأجهزة النظام السياسي ليصبح الحكم عسكري لا يتماشى ويتناهى ومبادئ الحكم الديمقراطي لأن الوصول إلى السلطة لم يكن على وفق المرجعية القانونية.

ثالثاً: معوقات التعاقب السلمي على السلطة:

قد يقف في سبيل تفعيل مبدأ التعاقب على السلطة مجموعة من العوائق والمعوقات وتمثل في^(١٤):

١-وجود اختلاف في القواعد والقوانين الدستورية وعدم وجود ضوابط محددة.

٢-الائتلاف الحكومي غير المتجانس الذي يخلق عدم استقرار على مستوى السلطة.

٣-التفرد بالسلطة من طرف نخبة سياسية معينة ولفترة طويلة من الزمن.

٤-تراجع دور المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

٥-كثرة الأزمات الداخلية في النظام السياسي التي من شأنها أن تؤثر على مستقبل الدولة.

إن وجود مثل هذه المعوقات من شأنه أن يؤثر على تعزيز النظام الديمقراطي داخل الدول ويضعف من مستوى المشاركة الشعبية كأساس في عملية التعاقب على السلطة لاسيما إن كانت هناك أزمات داخلية تخلق التوتر والتصادم وتعارض المصالح بين الفئات التي يتكون منها النظام، والذي يؤثر بالسلب على عمل مؤسسات الجهاز



الحاكم. على ضوء ما تقدم يمكن القول إن تعاقب السلطة من أهم عناصر وركائز الحكم الديمقراطي المبني على الإرادة الشعبية لعموم أبناء المجتمع، وتواجه هذه العملية العديد من المشاكل والعقبات بسبب خرق القواعد القانونية المنظمة لهذه العملية وآلياتها، فأنظمة بعض دول العالم النامي لاتزال عاجزة عن إدراك المعنى الصحيح للسلطة في كونها سلطة الدولة وليس سلطة الحكام وأنه لا يمكن احتكارها من قبل قوة اجتماعية – سياسية واحدة، وحيث إن من مهام الدولة الحديثة تحقيق مصالح المجتمع بكل قواه، فلابد إن تتمتع جميع هذه القوى بحق تولي السلطة أو المشاركة فيها، ومن ثم التأثير في صنع القرارات السياسية المعبرة عن المصالح العامة، ولما كان من غير الممكن إن تتولى جميع القوى السياسية السلطة في الوقت ذاته فإنه لابد إن يكون هناك اتفاق معنوي بالكيفية التي يتم بها تعاقب السلطة سلمياً بين هذه القوى والالتزام به، فعندما تحتكر السلطة من قبل مجموعة معينة أو تشكيل معين اجتماعي – سياسي واحد في الوقت الذي تجد فيه تشكيلات أخرى نفسها مجردة من حق تولي السلطة أو المشاركة فيها يصبح العنف وسيلة الذين هم خارج السلطة من أجل الاستيلاء عليها وأداة الذين هم في السلطة لضمانبقاء في الحكم وبالتالي تناقص كفاءة النظام السياسي في الاستجابة لجميع القوى الاجتماعية وإحداث التوازن بين هذه المطالب، ومن ثم يتضح أن التعاقب السلمي للسلطة يكاد يخلص سمات النظام الديمقراطي على النطاق الغربي، إذ يستلزم حدوثه وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي قادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم بدور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة^(١٥).

المبحث الثاني: تناقضات البيئة الاجتماعية في لبنان

بعد البعد الطائفي سبب رئيسي في الأزمة اللبنانية، ذلك أن غياب الانسجام والتوحد الطائفي والمذهبي في لبنان كان لابد وأن يقود إلى استقطاب حاد يقوم بحسب



الخطوط الطائفية، وقبل شرح دور العامل الديمغرافي في الأزمة اللبنانية سوف نستعرض
أهم ما يتميز به المجتمع اللبناني (التركيبة السكانية).

المطلب الأول التركيبة السكانية

شكلت لبنان عبر التاريخ، وبفضل موقعها وطبيعتها الجغرافية مكاناً تلتقي فيه
الحضارات والمذاهب الدينية المتنوعة والطوائف والاعراق، وتميزت بنية مجتمعية
معقدة جعلت قضية العيش المشترك فيها بين الجماعات المختلفة محور حياتها
السياسية^(٦)، إذ غالباً ما يوصف المجتمع اللبناني بأنه أقرب إلى المجتمع الفسيفسائي
منه إلى المجتمع التعددي^(٧)، ويمتاز المجتمع اللبناني بكونه يتألف من عدة قوميات
إلى جانب الطوائف التي يحتويها^(٨)، إذ يشكل العرب (٥٩%) من مجموع سكان
لبنان، والبالغ عددهم ٣٥٧،٠٨٢ مليون نسمة حسب إحصائية للأمم المتحدة لعام
٢٠١٧^(٩)، فيما يشكل الأرمن ٤%، والآخرون ١%. يذكر أن الكثير من
المسيحيين اللبنانيين لا يعتبرون أنفسهم عرباً وإنما أحفاد للكعنانيين القدماء، وتفيد
إحصاءات أن ٥٧,٧٪ من سكان لبنان هم مسلمون (٢٨,٧٪ سنّة، ٤٪ شيعة،
بالإضافة إلى أعداد صغيرة من العلوين والإسماعيليين)؛ بينما يشكل المسيحيون
٣٦,٢٪ (كاثوليك ماروني، أرثوذكسي يوناني، كاثوليك يوناني، مسيحي آخر)، دروز
٥,٢٪، وعدد قليل جداً من اليهود^(١٠)، أما الأكراد فقد قدموا إلى لبنان من شمال
العراق، خاصة مع الاضطهاد الذي تعرضوا له أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ تزعوا
بين مناطق عدة في بيروت، وإن أكراد لبنان مسلمون على مذهب أهل السنة والجماعة
عقائدياً، ويتبعون سياسياً إلى ثلاث أحزاب سياسية هي: الحزب الديمقراطي الكردي
(بارتي) الذي لا يرتبط باتجاه سياسي معين، ومنظمة البارتي المنشقة عن البارتي الأم
وهي معروفة بميولها اليسارية وارتباطها بجبهة الأحزاب الوطنية والقدمية منذ عام
١٩٧٣، ثم حزب رازكي (الخلاص)، أما الأرمن فقد جاءوا إلى لبنان عندما حلت بعثة
من الرهبان الأرمن الكاثوليك إلى لبنان نتيجة الحرب بين أرمانيا وتركيا أثر المذابح سنة
١٩١٥، ورغم الاندماج البطيء في المجتمع اللبناني وتشكيلهم وحدة متغلقة لها



مدارسها وأنديتها وصحفها وأحزابها، إلا أن الأرمن انتقلوا إلى المؤسسات الصناعية والشركات التبغية.^(٢١) ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين: إسلامية ومسيحية، وهناك أقلية يهودية تبلغ قرابة 5000 نسمة وأقليات دينية أخرى صغيرة، أما الطوائف المعترف بها رسمياً فتعدادها 18 طائفة.^(٢٢) ينظر إلى جدول رقم (١)

جدول رقم (١) الطوائف المعترف بها في لبنان

الطوائف الإسلامية	الطوائف المسيحية
الطائفة السننية	البطيريكية المارونية
الطائفة الشيعية (الجعفرية)	بطيريكية الروم الأرثوذكسيّة
الطائفة الدرزية	البطيريكية الكاثوليكية الملكية
الطائفة العلوية	البطيريكية الأرمنية الأرثوذكسيّة
الطائفة الاسماعيلية	البطيريكية الأرمنية الكاثوليكية
	البطيريكية السريانية الأرثوذكسيّة
	البطيريكية السريانية أو السريانية الكاثوليكية
	الطائفة الشرقية النسطورية
	البطيريكية الكلدانية
	الكنيسة اللاتينية
	الكنيسة الإنجيلية
	الكنيسة القبطية الأرثوذكسيّة
	الكنيسة الأشورية

الجدول من إعداد الباحثين بالأعتماد على حسان حلاق، دراسات في المجتمع اللبناني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٤-١٥.



المطلب الثاني: التركيبة السكانية والاستقرار السياسي

إن معرفة الخصائص السكانية للبنان يجعلنا نتساءل ما إذا كان هذا التعدد الطائفي والديني يمثل عامل توحيد أم انقسام؟ أو بمعنى آخر هل يمثل هذا التعدد سبب للأزمة اللبنانيّة أم أن هناك أسباباً أخرى أكثر أهمية؟.

ثمة من ذهب إلى بدعة القول بالمتّعال الطائفي، أي بأصلّة الطائفة لجهة توليد الحقائق السياسية والثقافية والحقوقية، وذلك لسبب يعود إلى مركزية الطوائف في تشكيل الهندسة الإجمالية للروح الوطنية، وأن هذه المركزية سيكون لها أثر حاسم في إثبات موقعيّة المواطنة في الحياة اللبنانيّة، ومع أن مثل هذه القول يفتح على حقل فسحّ من النقاش، فهو يقترب إلى حد بعيد ومعقول من الصورة التاريخيّة للبنان، ولقد رأينا كيف فعلت الطائفة فعلتها لتحليل تلك الموقعيّة إلى فصل حميم من فصول حركتها، ثم لاظهر لنا كم لسلطان الطوائف من شأن حاسم في تشكيل حياة مواطنيه، لذلك نلاحظ أن اللبناني يعيش مواطنة مثلثة الأبعاد: (٢٣).

أولاً: فهو في سياق الانتماء الطائفي، مواطن في طائفته، يدين بالولاء لقياداتها المدنيّة والدينيّة.

ثانياً: وهو أيضاً يعيش مواطنة جغرافية مقللة بالرموز والتاريخ البعيد والحديث.

ثالثاً: وهو أخيراً مواطن لبناني ينتمي قانونياً وحياتياً إلى الجمهورية اللبنانيّة، ومؤسساتها الدستوريّة.

غير أن المفارقة المذهلة في هذا المقام، هي أن الجمهورية اللبنانيّة في الوقت الذي تفرض قوانينها على مواطنيها في كل الحقول، فإنها لا تُعترف به كمواطن إلا بصفة كونه منتمياً إلى طائفته أولاً، أو آثياً بشهادة من تلك الطائفة تصدق انتسابه إليها، ولذا فمن البين أن كل كلام على المواطن لا يستقيم إلا على خط موازٍ للطائفة التي ينتمي إليها، بالولادة أو بالولاء... ثمة صلة توليدية بين المواطن والطائفة، وبين المواطن والطائفة، حتى لايُستوي القول على نفسٍ واحدة، بحيث يسري ذلك لقانون صارم على كل طائفة من الطوائف الشماني عشرة في لبنان والتي هي عبارة عن عديد أبنائها المنضوين تحت



لوائها السياسي الجغرافي، في حين أن هؤلاء الأبناء ليسوا في الواقع سوى مواطنين مشوا تحت رايات طوائفهم كممر إجباري للعبور إلى الوطن، تلك هي الصورة الأولية التي تتطوّي عليها الرابطة المعقدة بين الدولة والمواطن والطائفة في لبنان. لكن ما يفترضه فهم التكوين التاريخي لهذا البلد وأحوال المواطنة فيه، هو معاينة مسارات الطائف، وأثر منظومتها السياسية والقانونية في ترسيخ البنيان الكلي للدولة الطائفية، والمجتمع الطائفي^(٢٤).

كثيراً ما جرى الربط بين التعدد الطائفي في لبنان وبين ثرائه الحضاري بسبب هذا التعدد، فمؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء، عام ١٩٨٩، أشار في بيانه الختامي إلى أن "التنوع المعتقدات في لبنان يمثل مصدر ثراء حضاري من شأنه أن يساهم في بسط التآنس والتعايش السخي بين أبناء لبنان، وكثيرون هم الذين يعتقدون أن السبب الطائفي في الحر وبالبنانية، لا يعود كونه سبباً إضافياً من جملة أسباب، خارجية وداخلية، دفعت إليه دفعاً، واستعملت من أجل إظهاره هو إخراجه إلى مقدمة المسرح والصورة إمكانيات هائلة^(٢٥).

فمشكلة لبنان الأساسية اليوم وغداً هي مشكلة اجتماعية، ((فالنظام السياسي في واقع مؤسساته الراهنة يفرض على واحدنا أن يعيش طائفياً من المهد إلى اللحد شاء ذلك أم أبى)) كما يقول عصام نعمان، وبضيف ((ولد واحدنا لأبوين من طائفة من الطوائف الشمانية عشر المعترف بها، يكون ذلك عادة على يدي قابلة أو مستشفى من نفس طائفة الأبوين، ينشأ في جو عائلي مشبع بقيم طائفته وتقاليدها وشعائرها، يرسله أبواه إلى مدرسة الطائفة أو إلى مدرسة أقرب ما تكون إلى روحها وتقاليدها، حتى إذا اجتاز المرحلة الثانوية انتسب إلى جامعة الطائفة أو إلى جامعة أقرب ما تكون إلى روحها وتقاليدها، وما ان يخرج حتى تكون وظيفة ما في الإدارة محجوبة على اسم طائفته دون غيرها فيتيسر له التمتع بها ومن ثم يتقلب في مختلف المناصب والمراكز العائدية لطائفته في الإدارة والحياة العامة، وإذا ما أراد الزواج فلا شك في انه سيختار زوجته في الغالب من بين بنات طائفته، وإذا أراد في أثناء ذلك كله ان ينشط سياسياً أو اجتماعياً



فبامكانه الانتساب إلى الحزب المعتبر عن أهداف طائفته ومصالحها أو إلى الجمعية الخيرية التي تساعد المحتججين من أبنائها، وعندما يوافيه الأجل بعد عمر طويل يصلى على جثمانه في كنيسة الطائفة او جامعها ويوارى في مقبرتها^(٢٦)، وقد أفرز هذا الوضع تشابكاً رهيباً في المصالح والمطالب، كان من شأنها تفكيك نسيج المجتمع اللبناني وإضعاف الشعور بالوحدة بين اللبنانيين، حتى بات البعض يتحدث عن ضرورة قيام دولة فيدرالية في لبنان، تعيش فيها كاتونات عدّة وشعوب لبنانية ذات أصول إثنية ودينية مختلفة، ومن ثم أصبح لكل طائفة مؤسساتها المدنية، التي تعمل على تقديم الخدمات لأبناء تلك الطائفة.^(٢٧)

فالطائفة في لبنان، تحاصر الفرد منذ ولادته بدءاً بالعائلة مروراً بالعادات والتقاليد والمؤسسات إلى جهاز الدولة الذي لا يعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة بعضويته فيها^(٢٨)، وكما تشكل الطائفية أو التعدد الطائفي في لبنان سبب الانقسام الداخلي، فإنها تشكل أيضاً من أسباب تدخل قوى خارجية عديدة. فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطات سياسية بدول أجنبية، فمثلاً المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون ارتباطاً تاريخياً ووثيقاً بفرنسا، كما كان الدروز على ارتباط ببريطانيا في مراحل سابقة، والسنة بدول الخليج، أما الشيعة فقد كانوا غير مرتبطين بإيران زمن الشاه ولكنهم بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح لکثير منهم ارتباط بالجمهورية الإسلامية بإيران وكذلك سوريا^(٢٩).

المبحث الثالث: اشكالية النظام السياسي في لبنان

حصلت لبنان على استقلالها من فرنسا في العام ١٩٤٣، وكانت منذ نشأتها قد واجهت حالة عدم استقرار سياسي فضلاً عن كونها دولة ضعيفة تفتقر إلى مقومات الدولة القوية أو من الممكن أن تتطور وتكون قوية رغم أن كل عهد رئاسي تعاقب على الحكم في لبنان، اختار رموزاً سياسية معينة لمباشرة الحكم، ان كان على مستوى رئاسة الحكومة أو الوزراء، ورغم أن كل عهد رئاسي طبع ولايته بسمات عامة ميّزته عن غيره ببعض الجوانب، فإن جميع تلك العهود ارتكزت في الأساس على مصدرين ثابتين لممارسة



الحكم: الاول دستور ١٩٢٦ وتعديلاته، والميثاق الوطني ١٩٤٣، غير ان هذين المصدرین لممارسة السلطة، لم يكونا في الواقع مصدرین جامدين لجهة تأويل الصالحيات بين اطراف الحكم، خصوصا بالنسبة للمصدر الثاني (الميثاق)، اذ ان هذا الاخير لعب دورا بارزا في تلبيـن آلية الحكم والتعاون بين رأسـي السلطة التنفيذية (رئـاسـة الجمهـوريـة، ورئـاسـةـ الـحـكـوـمـةـ). وـتـأـكـيدـاـ عـلـىـ ذـلـكـ فـقـدـ تـمـسـكـ مـؤـيـدـوـ المـيـثـاقـ وـمـعـارـضـوـهـ بـضـرـورةـ الرـجـوعـ إـلـيـهـ فـيـ الـحـالـاتـ الـتـيـ لـجـأـ فـيـهاـ الحـكـمـ عـلـىـ مـسـتـوىـ رـئـاسـةـ الجـمـهـورـيـةـ إـلـىـ التـطـبـيقـ الـحـرـفيـ لـلـدـسـتـورـ، باـعـتـبارـ انـ كـلـاـ المـصـدرـيـنـ(ـالـدـسـتـورـ وـالـمـيـثـاقـ)ـ هـمـاـ مـكـمـلـاـنـ لـبعـضـهـماـ بـعـضـ منـ حـيـثـ المـمـارـسـةـ الـعـمـلـيـةـ لـلـسـلـطـةـ، وـانـ عـدـمـ المـجـارـاةـ اوـ التـوفـيقـ بـيـنـهـمـاـ يـمـكـنـ انـ يـؤـديـ إـلـىـ اـزـمـاتـ حـكـوـمـيـةـ^(٣٠).

المطلب الاول: النظام السياسي في لبنان وفق دستور ١٩٢٦ والميثاق

الوطني لعام ١٩٤٣

وضع الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، في وقت كان الشاغل الأول، وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا الهاجـسـ الأـوـحـدـ، تـحرـيرـ لـبـانـ منـ الـانتـدـابـ الـأـجـنبـيـ، فـكـانـ مـطـلـبـ التـحرـيرـ يـتـقدـمـ فـيـ كـلـ تـفـكـيرـ وـطـنـيـ عـلـىـ أـيـ مـطـلـبـ أـخـرـ، وـالـعـمـلـ فـيـ سـبـيلـ تـحـقـيقـهـ يـطـغـيـ عـلـىـ أـيـ اعتـبارـ أـخـرـ، فـجـاءـ المـيـثـاقـ الـوـطـنـيـ آـنـذـاكـ لـيـوحـدـ عـزـمـ الـلـبـانـيـنـ وـارـادـتـهـمـ عـلـىـ تـحـقـيقـ الـاسـتـقـالـ، وـاقـتـصـرـ فـيـ صـيـغـةـ بـسيـطـةـ غـيرـ مـكـتـوبـةـ، عـلـىـ النـصـيـدـيـ لـلـمـخـاـفـ الـتـيـ كـانـتـ تـبـاعـدـ بـيـنـ الـعـائـلـيـنـ الـلـتـيـنـ يـكـونـ مـنـهـمـاـ الـمـجـتمـعـ الـلـبـانـيـ (ـالـمـسـلـمـيـنـ وـالـمـسـيـحـيـنـ)، وـقـدـ اـقـتـصـرـ المـيـثـاقـ عـلـىـ نـفـيـنـ هـمـاـ: لـلـلوـحـدةـ مـعـ الـجـوـارـ الـعـرـبـيـ وـلـلـحـمـاـيـةـ الـاجـنبـيـةـ، وـكـانـ الـمـقـصـودـ مـنـ هـذـاـ الـعـهـدـ تـحدـيدـاـ طـمـأنـةـ الـمـسـيـحـيـنـ إـلـىـ تـخـلـيـ الـمـسـلـمـيـنـ عـنـ الـمـطـالـبـ بـالـانـدـمـاجـ مـعـ سـورـيـاـ، وـطـمـأنـةـ الـمـسـلـمـيـنـ إـلـىـ تـخـلـيـ الـمـسـيـحـيـنـ عـنـ التـمـسـكـ بـمـظـلةـ الـحـمـاـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ، وـبـداـ أـنـ هـذـهـ الـصـيـغـةـ كـانـتـ كـافـيـةـ لـتـوـحـيدـ إـرـادـةـ الـلـبـانـيـنـ وـرـصـ صـفـوفـهـمـ عـلـىـ مـطـلـبـ الـاسـتـقـالـ.^(٣١)

وفيـماـ يـتـعلـقـ بـالـنـظـامـ الـسـيـاسـيـ فـيـ لـبـانـ فـيـمـكـنـ التـنـرـقـ إـلـيـهـ وـلـوـ بـشـكـلـ مـخـتـصـرـ مـنـ خـالـلـهـ.



أولاً: السلطة التشريعية، السلطة التشريعية في لبنان تتولاها هيئة واحدة هي مجلس النواب، (وأصبح عدد أعضائه ١٠٨ بعد أن كان ٩٩، وجاء هذا التغيير بناءً على اتفاق الطائف وأصبح حالياً ١٢٨ نائباً)، الذي يختار بالانتخاب (المادة ٢٤) من الدستور، وقد حدد قانون الانتخاب مدة العضوية بأربع سنوات^(٣٣)، والمجلس يمارس سلطة التشريع ومراقبة الحكومة، وفي المصادقة على القوانين التي لا يميز الدستور بينها، إذ تندمج فيها كافة القواعد القانونية دون تمييز بين مجالى القانون والتنظيم^(٣٤)، وإن المجلس النيابي في لبنان وإن كانت له اختصاصات كثيرة من اقرار الموازنة إلى محاكمة الرؤساء والوزراء إلى تعديل الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية، إلا ان أهمها التشريع ومراقبة أعمال الحكومة لأنهما الأساس بل العمود الفقري للنظام البرلماني.^(٣٥) فيما يخص تشريع القوانين فقد أعطى الدستور اللبناني لمجلس النواب ممارسة الوظيفة التشريعية التي تتمثل في حق التشريع على نحو أساسى أصيل فللمجلس الحق في اقتراح القوانين، فقد نص الدستور اللبناني في المادة (٦)، المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٧، على ((أن تولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب)). أما من حيث الحق باقتراح القوانين فان المادة (١٨) من الدستور اعطت هذا الحق لمجلس الوزراء ومجلس النواب بقولها ((لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين ولا ينشر قانون مالم يقره مجلس النواب)).^(٣٥) وفيما يخص مراقبة الحكومة فإن مجلس النواب حق مراقبة الحكومة وأعمالها وذلك بتقرير حق المجلس في مساءلة الوزارة بأجمعها وكل وزير على حدة وذلك استناداً للمادتين (٦٦-٦٨) من الدستور فقد اشارت المادة (٦٦) إلى ((أن يتحمل الوزراء اجمالياً تجاه مجلس النواب تبعية سياسة الحكومة العامة ويتحملون فرادى تبعية أفعالهم الشخصية)), وبعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء، فيما نصت المادة (٦٨) بالقول ((عندما يقر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وجب على ذلك الوزير أن يستقيل)).^(٣٦) أي أن للبرلمان حق مساءلة الحكومة عن طريق توجيه الأسئلة والاستجوابات والمسؤولية تضامنية وفردية، من هنا نستنتج أن الحكومة لا يمكن أن



تبقي في الحكم إلا إذا حصلت على ثقة مجلس النواب، لإنها ضرورة دستورية لاستمرار الوزارة في الحكم.

ثانياً: السلطة التنفيذية، تكون السلطة التنفيذية في لبنان من رئيس الجمهورية والوزارة.
أولاً: رئيس الجمهورية: لقد ورث رئيس جمهورية لبنان بعد الاستقلال العام ١٩٤٣ الصالحيات نفسها التي كان المندوب السامي الفرنسي يمارسها بحسب دستور ١٩٢٦ أما بعد اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها، فإن رئيس الجمهورية يتولى فقط سلطة رعائية، إذ جاء في المادة ٤٩ من الدستور أن "رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور ويمارس رئيس الجمهورية صالحيات عديدة منها":^(٣٧)

١- يرأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت، ويرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٢- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

٣- يسمى رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب.

٤- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٥- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.

٦- يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة.

٧- يحيى مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

فوقيقة الطائف والتعديلات التي جاءت بها عملت على نقل عدد من السلطات التي كان رئيس الجمهورية من وطابها، اذ كرس اتفاق الطائف استقلالية السلطة التنفيذية وكذلك خضوع الجيش لسلطة مجلس الوزراء . وهذا على عكس دستور ١٩٢٦ الذي أكد في المادة ١٧ منه على أن (السلطة التنفيذية ترجع إلى رئيس الجمهورية الذي



يمارسها بمساعدة الوزراء)^(٣٨)، وكان الهدف من هذا التعديل هو إيكال السلطة إلى جهة في الدولة تكون مسؤولة أمام مجلس النواب عن أعمالها باعتبار أن رئيس الجمهورية، بحسب الدستور، لا تبعه عليه إلا عند خرقه للدستور وفي حالة الخيانة العظمى (المادة ٦٠) كما هدف إلى تطوير صيغة المشاركة الطائفية في الحكم بما يؤمن قدرًا أكبر من التمثيل والتوازن، باعتبار أن مجلس الوزراء يضم ممثلين عن الطوائف، كان تعيين الوزراء ورئيس الوزراء من وطاب رئيس الجمهورية، أما حسب الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف، فإن اختيار رئيس الحكومة يتم نتيجة لاستشارات نيابية ملزمة بعد أن يطلع رئيس مجلس النواب رسميًا على نتائجها، كما يقوم رئيس الحكومة المكلف بإجراء استشارات نيابية وسياسية عامة قبل تشكيل حكومته بالاتفاق مع رئيس الجمهورية) (المادة ٥٣ من الدستور). وبعد أن كان أمر انعقاد مجلس الوزراء أمراً مستحيلاً في غياب رئيس الجمهورية، أصبح مجلس الوزراء يدعى للانعقاد بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وحضور رئيس الجمهورية لا يعطيه الحق في التصويت، وإنما له حق النقض خلال ١٥ يوم، وبعد أن كانت المفاوضة وإبرام المعاهدات من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده وذلك حسب المادة ٥٢ من دستور ١٩٢٦، أصبح ذلك بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وأن هذه المعاهدات لا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء^(٣٩).

ثانياً: مجلس الوزراء: يتولى مجلس الوزراء -حسب الدستور المعدل من خلال اتفاق الطائف - السلطة الإجرائية، وهذا ما عبرت عنه المادة (١٧): تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء . وهو يتولاها على وفق أحكام هذا الدستور.

ومن الصلاحيات التي يمارسها مجلس الوزراء:

- ١ - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات.



٢- السهر على تنفيذ القوانين والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية.

٣- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم على وفق القانون.

٤- حلم جلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقددين استثنائين متاليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شليد الحكومة عن العمل، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، فهو يمثلها ويتكلّم باسمها وبعد مسؤولًا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء وهو يمارس الصالحيات التالية حسب المادة (٦٤) ^(٤٠).

٥- يرأس مجلس الوزراء، ويجري الاستشارات لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها.

٦- يطرح سياسة الحكومة أمام البرلمان، ويوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم باستثناء مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

المطلب الثاني: نقاضات النظام السياسي في لبنان

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، (مقدمة الدستور، فقرة ج)، الشعب فيها هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية (مقدمة الدستور، فقرة د)، إلى هنا وينتهي نص مقدمة الدستور، أو القواعد العامة فيما يتعلق بتوصيف النظام في لبنان، ومنها يظهر واضحًا أن النظام برلماني ديمقراطي والشعب فيه مصدر السلطات، إن التعديل الذي أدخل على الدستور بموجب اتفاق الطائف قد أزال الإلتباس الذي كان حاصلاً على المستوى القانوني فيما يتعلق بانحراف النظام اللبناني نحو النظام الرئاسي، فلقد تحول النظام السياسي اللبناني، من نظام برلماني إلى نظام رئاسي خاصه وإن السلطة الاجرائية التي كان يمارسها رئيس الجمهورية سندًا للمادة ١٧



من الدستور بمعاونة الوزراء، تحولت بعد تعديل هذه المادة الى مجلس الوزراء مجتمعاً وليس الى رئيسه^(٤).

وقد أجمع رجال القانون والسياسة على أن تعديلات الطائف غيرت طبيعة النظام اللبناني، لكنهم لم يجمعوا على طبيعة هذا النظام، إذ استمر خلافهم حول طبيعة النظام الجديد، فالطبيعة الجديدة لنظام السياسي ليست واضحة، فعمدوا إلى تصنيف لبنان ضمن الجمهوريات القلقة، أو غير المستقرة، موصفاً البعض هذا النظام بالديموقراطي الأوليغاري، الذي يعني حكم القلة، أي حكم مجموعة ضيقة تنجح في البقاء في السلطة مهما تكن المنعطفات الإيديولوجية، والبعض الآخر يشبه النظام اللبناني بالبوليارشية، وتعني ديموقراطية الجماعات، التي لا مكان فيها للمواطن بحد ذاته، وهذه الجماعات هي جمادات طائفية-إقطاعية- مافيوية في لبنان بطبيعة الحال، كما أن هناك من يرى في النظام اللبناني نظاماً فوضوياً أو هو يعني بذلك غياب الدولة، وربما هو يستنتج ذلك من غياب دور المؤسسات الرقابية، ونفوذ زعماء الطوائف وميليشوية الزعماء السياسيين، إن بنية النظام السياسي في لبنان لم تجعل من العملية السياسية تدخل الإطار المدني، المرتكز على أسس تقوم على التوازنات السياسية الهدافة إلى التنافس على وفق مشاريع، تتافق عليها أو تعارضها القوى السياسية، ضمن مفهوم الدولة الجامعة، إنما هي أسيرة توازنات لا تثبت أن ترثي الرداء الطائفي، الذي يغلب مصلحة الطائفة على حساب مصلحة الدولة، والذي لا يعكس بالضرورة الظروف السياسية التي ترجح طرحاً على آخر وفق معايير الديموقراطية التناافية، إنما بالفعل يقع على النظام ويكتسب الإرادة السياسية التي تحاول الفلت من بيته اللاديمقراطية. إن الرهان على النص الدستوري كضامن للتوازنات المجتمعية، التي أصبحت في بنية التوازنات السياسية، قد لا يكون مجدياً وقد لا يتحقق مع بنية الدولة الحديثة المتفاعلة باتجاه التواصل القائم على المصالح، في أغلب الأحيان، وليس بالضرورة تلك القوى المتشكلة منبني طائفية، "ذلك لأن النص لا يضمن ذاته، وضماناته في الفعالية تكمن غالباً خارج النص، في بنية السلطة وتوازن القوى في المجتمع والثقافة"



السياسية السائدة والقضاء المستقل واستقلالية القرار الداخلي^(٤٢)، فيما عزى فريق من المحللين، صعوبة توصيف النظام اللبناني إلى تركيبة المجتمع اللبناني المؤلفة من أقليات متقاربة في العدد على مستوى أكبرها، وأيضاً على مستوى أصغرها، وتصارعها على السلطة، ومنهم من رأى في ارتباط الطوائف اللبنانية بولايات إقليمية ودولية لحماية نفسها سبباً لعدم اتضاح معالم النظام، ومنهم من رأى أن النظام الانتخابي المعتمد هو وراء كل الفوضى القائمة ووراء إيصال نفس الأشخاص بصورة دائمة إلى مجلس النواب، وبالتالي فإن النظام في الدولة يصاغ على قياس مصالحهم^(٤٣).

ولعل أهم مادة في الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، التي كانت وراء ترسيخ الطائفية في لبنان، هي المادة (٩٥)، سواءً في أصلها الذي صيغ عام ١٩٢٦، أم بعد تعديليها عقب الاستقلال، تعديلاً لم يؤثر في مضمونها الذي اقتصر على حذف جملة ((وعملًا بالمادة الأولى من صك الانتداب)), وقد نصت على ما يأتي ((بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة، في الوظائف العامة، وفي التشكيل الوزاري، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة)).^(٤٤) فالدستور اللبناني هو الدستور الوحيد من نوعه من ناحية اعتماده النظام الطائفي، فقد ركز الدستور على حقوق معترف بها للطوائف، إذ نصت المادة (٢٤) من الدستور ((توزيع المقاعد النياية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبةً بين طوائف كل من الفتنتين)).^(٤٥) واستناداً إلى المواد (٢٤) و(٩٥)، جرى توزيع المقاعد على الطوائف بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، دون الالتفات إلى النسبة العددية لهذه الطوائف.^(٤٦) وهي بذلك أدت إلى تكريس للأمر الواقع، إذ جعلت المجتمع السياسي اللبناني قائماً على طوائف يؤلف كل منها كياناً ذاتياً بحيث أصبحت أجزاء عضوية في الدولة، تشتراك عبر ممثليها، في تكوين إرادة الدولة، من خلال المؤسسات الدستورية التي تشارك في تأليفها وتسييرها.^(٤٧)

وإذ كان النظام الديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات، فإن النظام السياسي اللبناني كثيراً خرق هذا الفصل بالتدخل والتداخل بين السلطات ومحاولات



الاستئثار والهيمنة على القوى المسيطرة على مؤثرات القضاء وكذلك على البرلمان، لذلك سرت مسألة (الترويكا)^(*) حكم التوافق الثلاثي بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، وفي كل فترة نلاحظ رجحان كفة أحد الرؤساء الثلاثة على باقي المؤسسات، في حين خضعت السلطة القضائية لهيمنة رجال السياسة واستخدام القضاء في ميدان التنافس والصراع السياسي، وبذلك فقد النظام الديمقراطي أحد أهم ركائزه وهو الفصل بين السلطات لتقوم كل منهما بدورها، فالسلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة تدخلت في العمل التشريعي والبرلماني وأخضعت القضاء لسلطتها، فيما يمارس القضاة العمل السياسي عبر الخضوع لرغبات السلطة التنفيذية، كما شل عمل مجلس النواب في الرقابة والمحاسبة لاشتراكه في المكاسب السياسية للسلطة التنفيذية والقضائية.^(٤٨)

اما فيما يتعلق بالفراغات الرئاسية التي حصلت في لبنان قبل عام ٢٠١٤، فقد سبق للبنان أن عرف حالات ثلاث من الفراغ الرئاسي، كانت الأولى من ١٨ الى ٢٢ ايلول ١٩٥٢ بعد عزل الرئيس بشارة الخوري، تشكلت حكومة عسكرية برئاسة فؤاد شهاب لأيام قليلة والتي تولّت صلاحيات الرئيس حتى انتخاب كميل شمعون رئيساً، اما الثانية فامتدت من ٢٣ ايلول ١٩٨٢ الى ٢٣ ايلول ١٩٨٨، مع انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل وتعدّر انتخاب خلفاً له، شهد لبنان انقساماً سياسياً أدى الى قيام حكومتين الأولى برئاسة العماد ميشال عون والثانية برئاسة الدكتور سليم الحص واللتين تنازعتا صلاحيات رئيس الجمهورية، والثالثة كانت بين ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ الى ٢٥ ايار ٢٠٠٨، مع انتهاء ولاية الرئيس أميلحود وتعذر انتخاب خلفاً له، تولّت حكومة الرئيس فؤاد السنيورة صلاحيات رئيس الجمهورية حتى انتخاب العماد ميشال سليمان^(٤٩).

وفي ٢٤ ايار ٢٠١٤ انتهت ولاية الرئيس الثاني عشر للجمهورية اللبنانية كما بدأت حيث دخل الرئيس ميشال سليمان قصر الرئاسي وحيداً دون أن يتسلم الرئاسة من خلفه عاد وغادر قصر بعيداً دون أن يسلمه الى سلفه. ومع شغور المنصب الأول في



الدولة اللبنانية يكون لبنان قد دخل مجدداً في مسار سياسي ودستوري عنوانه الفراغ والذى لا يمكن لأحد اليوم أن يت肯ّن بكيفية الخروج منه أو عن طول المرحلة القائمة والنتائج التي قد تنتج عنها. في نظام ديمقراطي برلماني كالنظام اللبناني، منح الدستور السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب صلاحية انتخاب رئيس الدولة. فالى جانب صلاحيته التشريعية وصلاحيته السياسية في مراقبة عمل السلطة التنفيذية، تعتبر عملية انتخاب رئيس الجمهورية من المهام الرئيسية التي يتوجب على مجلس النواب اللبناني القيام بها والتي من شأنها ضمان مبدأ توازن السلطات^(٥٠). ينظر الى الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

نماذج انتقال السلطة في لبنان (رئيس الجمهورية) (١٩٤٦-٢٠١٦)

الحاكم	متى وكيف تولى السلطة	متى وكيف ترك السلطة	نموذج انتقال السلطة	ملاحظات
بشارة الخوري	١٩٤٣ بالانتخاب	١٩٥٢ العزل بالقوة	انتخابي - سلمي	تم تمديد رئاسته
كميل شمعون	١٩٥٢ بالانتخاب	١٩٥٨ العزل بالقوة	انتخابي - سلمي	رفض تسليم السلطة بعد انتهاء مدةٍ
فؤاد شهاب	١٩٥٨ بالقوة	١٩٦٤ انتهاء مدةٍ القانونية	تدخل عسكري عنيف	
شارل حلو	١٩٦٤ بالانتخاب	١٩٧٠ انتهاء مدةٍ القانونية	انتخابي - سلمي	
سليمان فرنجية	١٩٧٠ بالانتخاب	١٩٧٦ انتهاء مدةٍ القانونية	انتخابي سلمي	
الياس سركيس	١٩٧٦ بالانتخاب	١٩٨٢ انتهاء مدةٍ القانونية	انتخابي - سلمي	
بشير الجميل	١٩٨٢ بالانتخاب	١٩٨٢ الاغتيال	انتخابي - غير سلمي	اغتيل قبل توليه السلطة
امين الجميل	١٩٨٢ بالانتخاب	١٩٨٨ انتهاء مدةٍ القانونية	انتخابي - سلمي	
رينيه معوض	١٩٨٩ بالانتخاب	١٩٨٩ الاغتيال	انتخابي - سلمي	اغتيل بعد توليه السلطة بعدة أيام
الياس الهراوي	١٩٨٩ بالانتخاب	١٩٩٨ انتهاء مدةٍ القانونية	انتخابي - سلمي	تم التمديد له نصف فترة رئاسية أخرى
إميل لحود	١٩٩٨ بالانتخاب	٢٠٠٧ انتهاء مدةٍ القانونية	انتخابي - سلمي	تم التمديد له نصف فترة رئاسية أخرى



رئاسية أخرى				
	انتخابي - سليمي	٢٠١٤ انتهاء مدة القانونية	٢٠٠٨ بالانتخاب	ميشال سليمان
		لازال في السلطة	٢٠١٦ بالانتخاب	ميشال عون

المصدر: صلاح سالم ززنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الغورات العربية، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٩٩. وكذلك ينظر إلى موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية على شبكة

المعلومات الدولية (الإنترنت): www.presidency.gov.lb/

نستنتج من خلال تحليل الجدول أعلاه ان مسألة التعاقب على السلطة في لبنان لم تكن تمر بالصورة الصحية والتي تعبّر عن النهج الديمقراطي، فكثيراً ما نلاحظ ان مسألة انتقال السلطة تمر بمنعطف حرج وخطير من خلال رفض تسليم السلطة، او اغتيال رئيس الجمهورية، او التمديد لرئيس الجمهورية، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على عدم الاستقرار السياسي وبالنتيجة والتي أثرت بشكل كبير على مسألة انتقال السلطة.

يمكن القول ان آفة لبنان فيما يتعلق بقضية انتقال السلطة ترجع في الحقيقة الى أمرين:
 الامر الاول: هو ان هذا البلد وفي إطار معاناته الحروب بات عرضة للتدخلات الخارجية وهي كثيرة ومتباينة بقدر ما هي معقدة، فالحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٨٩) لم تكن حرباً في لبنان فقط، بل كانت حرباً على لبنان، اي من خلاله، ومن ثم كانت حالات الخروج عن الخط الديمقراطي مرتبطة بعوامل خارجية أو ناجمة عنها، على سبيل المثال، كان رفض كميل شمعون تسليم السلطة على الرغم من انتهاء مذنته عام ١٩٥٨ لأسباب خارجية، فقد استعاد شمعون بالولايات المتحدة الأمريكية وبالفعل تحركت الغواصات والبوارج الأمريكية في اتجاه لبنان بناءً على طلبه، كذلك حين طلبت مجموعة من ضباط الجيش المسلمين الذين قاموا بمحاولة انقلاب تم اجهاضها في بدايتها، طلبت من سليمان فرنجية التنازل عن السلطة عام ١٩٧٦، قبل انتهاء مدة رئاسته كان هناك تدخل من جانب الجيش السوري، وعموماً فتأثير العوامل الخارجية ما زال يفعل فعله في لبنان^(٥١).

الامر الثاني: هو ان لبنان عانى ويعانى وجود أزمة نظام بوجه عام، هذه الازمة لم تكن ناجمة عن مشكلة في انتقال السلطة وإنما هي التي انعكست على انتقال السلطة،



عبارة أخرى لم تكن العلاقة بين انتقال السلطة والنظام السياسي في لبنان تفاعلية كما هي الحال في كل نظم العالم، وإنما كانت علاقة من جانب واحد احتلت فيها عملية انتقال السلطة دائمًا مكان المتغير التابع، لقد عنى ذلك أن الصراع على السلطة في لبنان لا يمثل إلا جزءاً من صراع عام وأشمل على القيم السياسية ككل بين الطوائف المتباعدة، ومن ثم فقد بات العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة فيه هو (التوافق الوطني)، هذا التوافق الذي كان يجد ترجمته الواقعية في مسألة التوازنات الطائفية حتى وقت قريب، ولكن لسوء الحظ فقد تعاونت الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية والبيئة الإقليمية، تعاونت كلها على إضعاف الدولة في لبنان، ومن ثم فقد أقحمت نوعاً جديداً من التوازنات في معادلة التوافق الوطني، وهو التوازنات بين المؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية^(٥٢).

وهنا لابد من التطرق للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨، وما افرزته تلك الانتخابات، فهي انتخابات عامة كان يفترض أن تجري سنة ٢٠١٣، ولكن لفشل مجلس النواب في عملية انتخاب رئيس جديد، قام بالتمديد لنفسه حتى ٢٠١٨، أجريت الانتخابات يوم ٦ مايو ٢٠١٨ وتم التنافس فيها على ١٢٨ مقعد في مجلس النواب اللبناني وتشكيل حكومة جديدة بعد إئتلاف كتل مكونة من ٦٥ نائب وأكثر، على وفق نتائج الانتخابات، فاز حزب الله وحلفاؤه السياسيون بمقاعد أكثر مما حصلوا عليه من قبل، وتقلصت حصة تيار المستقبل بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري بنسبة الثلث، ضاعفت القوات اللبنانية، وهي حزب يميني مسيحي مناهض لحزب الله، مقاعدها من ٨ إلى ١٦ داخل كتلة الجمهورية القوية، وقد جرت الانتخابات النيابية على وفق قانون جديد للانتخابات النيابية اللبنانية صدر في يونيو ٢٠١٧، يستبدل النظام الانتخابي السابق والذي جرى العمل به منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٠، ينص القانون الجديد للانتخابات على تقسيم لبنان إلى ١٥ دائرة انتخابية، ويقوم فيها الناخبين باختيار نوابهم بنظام التمثيل النسبي، إذ توزع المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية على القوائم المرشحة حسب نسبة الأصوات لكل قائمة في الانتخابات، وبعد اعلان



نتائج الانتخابات كلف الرئيس اللبناني العماد ميشيل عون رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري بإعادة تشكيل الحكومة الجديدة بعد استشارات نيابية حصل خلالها على تأييد غالبية الكتل النيابية المنبثقة عن انتخابات السادس من مايو. وأكد قادة الكتل ضرورة الإسراع بتشكيل الحكومة للبدء بإنشاء الاقتصاد الذي يعاني من الركود منذ تكليف رئيس حكومة تصريف الأعمال الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة على إثر إجراء الانتخابات النيابية وما أسفرت عنه من مجلس نيابي جديد تبدلت فيه لوحة موازين القوى والتوازنات داخله بما كانت عليه في المجلس السابق. ولا تزال عملية تشكيل الحكومة تواجه المصاعب والعديد من العقد، والتي يمكن القول بأن بعضها غير منطقي ويتعارض مع نتائج الانتخابات، وبعضها موضوعي. وهذه العقد تمثل بثلاث هي^(٥٣):

العقدة الأولى: مطالبة كتلة القوات اللبنانية بحصة وزارية تفوق حجمها النيابي، فهي تطالب بأربع وزارات بينما نائب رئيس الحكومة، في حال كانت الحكومة ستتشكل من ثلاثة وزيراً، غير أن الواقع لا يسمح لها أن تحصل على أكثر من ثلاثة وزارات لأن عدد أعضاء كتلتها النيابية ١٥ نائباً، ولهذا فهي تواجه اعتراضاً قوياً من كتلتين أساسيتين، كتلة التيار الوطني الحر وعددها ٢٩ نائباً ويحق لها ٦ وزارات، وكتلتين حركة أمل وحزب الله ٣٠ نائباً يحق لهما ٦ وزارات، ومن ثم إذا كانت القوات تريد أربع وزارات فإن كلاً من الكتلتين المذكورتين ستطلبان بحصة وزارية أكبر أي بزيادة وزير لكل منها. وهو ما ألمح إليه أمين حزب الله السيد حسن نصر الله في كلمته الأخيرة التي تطرق فيها إلى مطالب البعض بحصة تتجاوز حجمهم، وفي مثل هذه الحال سيطالب بزيادة حصة حزب الله وأمل. وكذلك الحال بالنسبة للتيار الوطني الذي يرفض إعطاء القوات حصة أكبر من حجمها النيابي.

العقدة الثانية: رفض تيار المستقبل برئاسة الرئيس سعد الحريري التخلص من احتكاره لتمثيل الطائفية السنية في الحكومة، كما كان عليه الحال في أعقاب انتخابات ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠٠٩، مع أنه في انتخابات ٢٠١٨ لم يحصل تيار المستقبل على غالبية



المقاعد السنوية، فحسب النتائج هناك عشرة نواب سنة فازوا من خارج تيار المستقبل، ما يعني أن هؤلاء العشرة يحق لهم أن يمثلوا بوزيرين والمستقبل بأربعة وزراء. العقدة الثالثة: وهي إصرار الحزب التقدمي الاشتراكي على تسمية وزراء الطائفية الدرزية الثلاثة ورفض القبول بتوزير النائب طلال ارسلان لكون كتنته ليس فيها نواب دروز غيره، وكتلة التقدمي تضم معظم النواب الدروز.

هذه المعطيات دفعت الأوساط الإعلامية والسياسية إلى التساؤل عما إذا كان سيجري تذليل هذه العقد في فترة قريبة وتشكل الحكومة في فترة قصيرة، أم أن الأمر سيطول أكثر من ذلك؟، في هذا السياق هناك اتجاهان:

اتجاه يرى أن العقد سيجري حلها وقد بوشر بمعالجة بعضها، وهناك أجواء مشجعة منها إمكانية أن يجري تسمية رئيس الجمهورية لوزير سني من ضمن حصته، وإن القوات اللبنانية قد وافقت على التخلص عن المطالبة بنائب رئيس مجلس الوزراء الذي يتمسك بتسميته رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وبقي موضوع استمرار تمسكها بأن يكون لها أربعة وزراء، أما عقدة العقد الدرزية فهناك حديث عن التسليم للحزب التقدمي بتسمية الوزراء الثلاثة، بالمقابل هناك اتجاه يرى أن تذليل العقد ليس بالأمر السهل وقد يطول أكثر وذلك لسبعين أساسين^(٥٤).

السبب الأول: إن تيار المستقبل يحاول عدم التسليم بنتائج الانتخابات والبناء عليها في تشكيل الحكومة، وهو يتصرف أو يريد أن يستمر في سياسة الاحتكار والاستئثار بالتمثيل السنوي ورفض تمثيل النواب المعارضين له في الحكومة، وهذا يعني الضرب بعرض الحائط بنتائج الانتخابات من ناحية، ومخالففة ما نص عليه دستور الطائفية لناحية القواعد التي اعتمدت في تشكيل الحكومات من ناحية ثانية ومثل هذا التوجه المخالف لقواعد تأليف حكومات ما بعد الطائف يشكل عقدة لا يمكن حلها إلا على أساس تسليم الرئيس الحريري بحقيقة أن تياره خسر الكثير من المقاعد في البرلمان الجديد وأنه لم يعد يستطيع أن يحصل على ذات الحصة الحكومية التي كان يتمتع بها في



الحكومة السابقة، وإلا ما هي قيمة إجراء الانتخابات وما نتج عنها إذا لم تتعكس في إعادة تشكيل السلطة.

السبب الثاني: هناك قناعة بأن فريق المستقبل وحلفائه في قوى ١٤ آذار لا يريدون تسهيل تشكيل الحكومة على أساس نتائج الانتخابات التي لم تأت لمصلحتهم، لأن ذلك سيؤدي إلى إحداث تغيير في التوازن السياسي داخل الحكومة ومن ثم في آلية اتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات الداخلية والاقتصادية والمالية، والسياسات الخارجية المرتبطة بالموقف من القضايا والصراعات في المنطقة، ولاسيما الموقف من العلاقة مع الحكومة السورية ومعالجة ملف النازحين السوريين حيث يسود توجه لدى التيار الوطني الحر وفريق ٨ آذار بضرورة إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية المالية التي تسببت بتفاقم أزمة الدين العام والعجز في الموازنة وتفشي الفساد على نطاق واسع، وكذلك العمل على التواصل مع الحكومة السورية لتأمين عودة النازحين السوريين، وبينما أن فريق ١٤ آذار لا يريد تسهيل تشكيل الحكومة لمنع حصول هذا التحول في سياسات لبنان الداخلية والخارجية، وهو يفعل العقد أمام تأليف الحكومة للتغطية على السبب الفعلي السياسي المرتبط بعلاقاته بدول خارجية ليس لها مصلحة في هذا التوقيت بحصول تبدل في سياسات لبنان الخارجية إزاء ملفات المنطقة لأن ذلك سيؤثر سلباً عليها بإضعاف موقفها.

لقد أفرزت الانتخابات النيابية موازين قوى مشابهة لما كانت سابقاً مع بعض التعديلات الطفيفة، منذ البدء بالحديث عن تشكيل الحكومة، أعلنت قوى الحكم عن نيتها في الهيمنة على القرار السياسي، وعن تشكيل ما يشبه النظام الرئاسي، وتجلّى ذلك في الإفصاح عما يمكن إعطاؤه لهذا الطرف، أو ما لا يمكن، وبدأ أركان الحكم، خصوصاً من يدور في فلك الرئاسة، يمارس سلطة لا تقع ضمن صلاحياته، في خطوة تزيد تكريس أمر واقع مخالف لنصوص اتفاق الطائف. في المقابل، اندلع صراع القوى الطائفية الساعية كل منها إلى نيل حصة أساسية في الحكم، والمستعدة لتعطيل التشكيل إذا لم تُلبَّ مطالبيها. هكذا يقف كل طرف عند متراصه، غير مستعد للتنازل^(٥٥).



وبناءً على ما ذكر في اعلاه نبين إن ازمات الانتخابات اللبنانية توضح لنا موقف القوى السياسية من الكيان اللبناني أكثر مما يؤكد تمسكها بالنظام الديمقراطي، وذلك من خلال النزاع الذي اتخد شكلاً طائفياً، بالرغم من الإقرار بضرورة السلم الأهلي وهذا ما يؤدي الى تعرض لبنان بأستمرار لحالة عدم الاستقرار، أي ان الكيان والهوية والمؤسسات كانت وما زالت مادة جدل وتفسيير بين مختلف القوى اللبنانية^(٥٦).

المبحث الرابع: السياسات الإقليمية والدولية وتعاقب السلطة في لبنان
رغم أن التناقضات الداخلية اللبنانية، ادت دوراً في لبنان، فمن المؤكد أن السبب الأهم يعود إلى التدخلات الخارجية، فقد أثرت فيه كثيراً الصراعات الإقليمية والدولية، فكان مسرحاً لهذه الصراعات رغم اختلاف الأطراف أو انسحاب طرف معين ودخول طرف آخر في اللعبة، والدول الأكثر تأثيراً في مسار الأزمة اللبنانية هي سوريا والمملكة العربية السعودية و(إسرائيل) وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فكل واحدة من هذه الدول كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر في لبنان.

وعلى هذا الأساس، انطلقت بعض التحليلات للأزمة اللبنانية من منظور سياسي جيوبوليتيكي، مركزة على البيئة السياسية الإقليمية وأدوار الدول المعنية بالوضع في لبنان، وتحديداً سوريا، (إسرائيل) وإيران، ومن ثم تحليل دور كل طرف من الأطراف المحلية على وفق التحالف الخارجي والداخلي، وعلى وفق الموقف الذي يحتله في المعادلة الإقليمية بصفة عامة، فضلاً عن دراسة وتحليل دور بعض القوى الدولية في الأزمة اللبنانية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فالواقع اللبناني يمثل إلى حد ما مرآة عاكسة للواقع الإقليمي والدولي، فلبنان حسب سليم الحص (رئيس وزراء لبناني سابق) يكون بخير يسوده الهدوء والاستقرار إذا كانت العلاقات الإقليمية والدولية على خير ما يرام، هكذا تبدو صحة لبنان مرآة لصحة العلاقات بين قوى ودول في الخارج^(٥٧).

المطلب الأول: السياسات الإقليمية



اولاًً: سوريا

يمكن القول ان التدخل السوري في لبنان كان مبكراً، وبشكل مكثف أكثر من أي طرف خارجي، ودخولها كانت حتى شعار قومي وأمني بحججة استدعائهما من لبنان لتفويت الفرصة على القوى الأجنبية للانفراط بهل تستمر في إطار قوات الردع العربية ١٩٧٦، ومن ثم فإن الهدف المعلن هو مساعدة لبنان للخروج من أزمته بكل الوسائل المتوفرة (سياسية وعسكرية)^(٥٨)، وإن التدخل السوري في لبنان جاء لتحقيق عدة أهداف لعل أهمها:

- ١ - التدخل السوري في لبنان ناجم عن إدراك سوريا لأمنها القومي بعد هجمات (اسرائيل) المختلفة واحتلالها للجولان، حيث رأت أنه لا يمكن بناء أنها فحسب على الحدود بل كذلك في توظيف أراضي لبنان^(٥٩).
- ٢ - بعدها فقدت سوريا سيطرتها على الجولان، ظهرت حاجتها المتزايدة في استعمال الساحة اللبنانية، ليس لكشف الهجمات (الاسرائيلية) والتصدي لها في الوقت المناسب فحسب، بل لتحسين موقعها الاستراتيجي، فوجودها في لبنان يكسبها رصيداً ردعياً هاماً من شأنه أن يصحح الخلل الحاصل في فقدانها لبعض مواقعها الاستراتيجية.
- ٣ - سعت سوريا من خلال تدخلها إلى الحفاظ على وحدة لبنان، ذلك أن سوريا تتأثر بدرجة كبيرة بأمن لبنان، لذا فإن صيانة أنها ضد أي طرف يتطلب ضمان استقرار لبنان وجعله قوياً، بما يعني أن استعمال القوة بين فئات اجتماعية وطائفية مختلفة في هذا البلد سيؤدي إلى تقسيمه لدوليات طائفية، تعود سلبياتها على لبنان وعلى سوريا أيضاً^(٦٠). كما أن وحدة لبنان تشكل ورقة من أوراق الضغط في الصراع العربي (الاسرائيلي) بدلاً من التجزئة التي تعزز مكانة (اسرائيل) التي تهدف إلى تقسيم لبنان إلى دوليات طائفية.



٤- تمثل الورقة اللبنانية بالنسبة لسوريا أحد عناصر قوتها في نطاق عملية التسوية السلمية، حيث ربطت أي تسوية بين لبنان و(إسرائيل) بالتسوية بين سوريا و(إسرائيل)، ولعل أبرز مثل على ذلك هو الضغط السوري على الرئيس اللبناني أمين الجميل لإلغاء اتفاق ماي ١٩٨٣ الذي كان قد توصلت إليه (إسرائيل) ولبنان^(٦١).

إن التدخل السوري في لبنان جعل سوريا حاضرة في كل الصدامات بين اللبنانيين، إما كطرف مع أو ضد فريق لبناني معين، وإما كحكم بين القوى اللبنانية المتصارعة، مما أعطى لها المكانة الأولى عسكرياً في لبنان. كما أهل التواجد العسكري السوري القوي في لبنان (من حيث عدد الجنود ومن حيث نوعية السلاح المتقدم نسبياً الذي أدخلته إلى لبنان) سورياً للعب الأدوار الأساسية في هذا البلد، إلى جانب أداتها السياسية في تعاملها مع القوى الداخلية والخارجية^(٦٢)، وانقسم اللبنانيين حول التواجد السوري في لبنان بين المؤيد والرافض للتواجد العسكري السوري، وما زاد من الانقسام اللبناني هو قضية التمديد للرئيس إميل لحود وكذلك القرار ١٥٥٩، فطبقاً للدستور اللبناني تنتهي عهدة الرئيس لحود في سبتمبر ٤، ٢٠٠٤، إلا أن سورياً أصرت على تعديل الدستور وتمديد فترة رئاسته لمدة ٣ سنوات أخرى، وهو الأمر - تمديد ولاية لحود - الذي أثار ردّة فعل عنيفة وسلبية لدى أطراف متعددة كان كل منها يأمل في أن يكون التبديل الرئاسي منفذ التحقيق أهداف محددة، كما شكل تحدي التوجهات الإدارية الأمريكية في المنطقة في وقت كان يركز فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش على الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط، وهو ما عجل باصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ في سبتمبر ٤، ٢٠٠٤، والذي نص على مايللي^(٦٣):

١- انسحاب كل ما تبقى من القوات الأجنبية من لبنان) والمقصود هنا هو انسحاب القوات السورية دون قوات الاحتلال (الإسرائيلية) من مزارع شبعا وفقاً لعدم اعتراف الأمم المتحدة بأن مزارع شبعا تابعة للسيادة السورية.



- ٢- تفكك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية (حزب الله).
 - ٣- دعم وتوسيع سلطة حكومة لبنان على كل الأراضي اللبنانية (والمقصود هنا إعادة انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلفاً للرئيس إميل لحود دون تدخل سوري).
- وكذلك انقسم اللبنانيون حول القرار بين مؤيد ورافض للقرار، وكل من الطرفين حجج وملاحظات.

لقد جاء اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق (رفيق الحريري) ليكسر حالة الانقسام الشديدة التي يعاني منها اليوم المجتمع اللبناني، وكان رفيق الحريري في طليعة الرفض للتمديد للرئيس إميل لحود، وكان آنذاك رئيساً للحكومة، وقد صرَّح علينا انه (يكسر يد هو لا يوقع مرسوم التمديد للرئيس لحود) لكن تمتد يد ثلاثة سنوات له، اذ تم تفخيخ موكيه في بيروت تم ما ادى الى مقتله مع ٢٠ من مرافقيه في ١٤/٥/٢٠٠٥، وتوجه الاتهام الى سوريا، وطالبت الحكومة اللبنانية تحقيقاً دولياً ثم طلبت انشاء محكمة دولية لمحاكمة الجناة والمتورطين في اغتيال (رفيق الحريري) رغم اعتراض سوريا على ذلك، خوفاً من تسبيس المحاكمة واتهام النظام السوري بالوقوف وراءها، وعقب اغتيال الحريري حدثت تطورات في لبنان ففي ٢٨ شباط ٢٠٠٥ قدم (عمر كرامي) استقالة من الحكومة بعد اتهامها بالقصير أو التواطؤ في الاغتيال، ومن الجانب السوري اعلن الرئيس (بشار الاسد) في ٥ اذار ٢٠٠٥ سحب الجيش السوري من لبنان بعد ٢٩ عاماً من الدخول اليها، بالمقابل اقام حلفاء سوريا في لبنان مهرجاناً خطابياً يشكونها على دورها الفاعل في لبنان، وفي ٧ نيسان ٢٠٠٥ كان مجلس الامن قد اصدر قراراً بتشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري، بناءً على مشروع أمريكي - فرنسي بريطاني تم تكليف القاضي الالماني (ديتلي فميليس) بمهمة رئيس اللجنة^(٦٤).

كما شهدت لبنان ما بين المدة من ٢٩ ايار و ١٩ حزيران ٢٠٠٥ اول انتخابات تشريعية تجري منذ ٣٠ عاماً في ظل غياب الوجود السوري مما اعطتها حيوية ملفته



للنظر، لأن هذه الانتخابات تحررت من الهيمنة السورية^(٦٥)، لكن تبقى الأزمة السورية التي بدأت عام ٢٠١١، المصدر الأساسي للتهديدات والتداعيات التي شهدتها لبنان، والتي يمكن أن تستمر مفاعيلها لسنوات أو عقود مقبلة، هذا وسبق للرئيس بشار الأسد أن حذر من زلزال إقليمي يشمل جميع دول المنطقة، وأنه من الواقع أن يشعر لبنان الذي يشكل الخاصرة الأضعف لسوريا باهتزازات خطيرة جراء تطورات الأزمة وامتدادها، وبالفعل فقد كانت تداعيات الأزمة قوية وممزوجة للبنان بنتائجها السياسية والأمنية والاقتصادية وذلك للانقسام الداخلي بين اللبنانيين حول مؤيد للنظام ومؤيد للثورة والتي ضحّمتها الخلافات السياسية والتجاذبات الحاصلة ولفشل سياسة النأي بالنفس، إضافة للتهديدات الإرهابية لأمن لبنان حيث شهد لبنان عمليات تفجير متكررة. تراجعت التهديدات الإرهابية بفضل الجهود الجبارية التي بدأها الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية. ولكن هذا لا يعني عدم إمكانية حدوث اختراقات إرهابية في المستقبل، وكذلك أزمة النازحين السوريين^(٦٦).

وفيما يتعلق بنتائج الانتخابات فقد عادت الوصاية السورية لتحجز موقعها داخل السلطة اللبنانية فرضت على أنصارها مرشحين معينين وأدت بهم إلى سدة البرلمان. ففتحت ملفات مشيرة للجدال، من قبيل التنسيق السوري اللبناني، ومن مدخل النازحين السوريين إلى لبنان، مستندة إلى قوى داخلية لا تزال تدين لها بالولاء، خصوصاً الإفادة من موقع الرئاسة والقوى التي تواлиها. ليست الأصابع السورية بعيدة من التعثر الحكومي، كما أن الشروط السورية، المستور منها والمعلن، ستكون حاضرة في التشكيلة الجديدة وفي بيانها الوزاري^(٦٧).

ثانياً: المملكة العربية السعودية

كانت المملكة العربية السعودية ولازالت على علاقات سياسية وطيدة مع اطراف لبنانية عديدة، خاصة مع الزعامات السنوية، وقد اسهمت المملكة العربية السعودية منذ استقلال لبنان على دعمه وفي شئ الميادين، السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والانسانية^(٦٨)، وقد جسدت المملكة العربية السعودية دورها في حل



الخلافات بين اللبنانيين، اذ لعبت دور الوساطة في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي انهى الحرب الاهلية^(٦٩). وحافظت المملكة العربية السعودية على وجودها في الداخل اللبناني من خلال علاقتها بآل الحريري وقوى ١٤ اذار، اذ وفرت الدعم السياسي لها اقليمياً ودولياً^(٧٠). وتحدد الدور السعودي تاريخياً في لبنان من خلال استقبال اللبنانيين وتأمين فرص عمل لهم بما فيهم رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، ومحاولة انهاء الحرب الاهلية عبر المؤلفين والقسم العادلة ودعم لبنان سياسياً في المحافل الدولية واستضافة النواب اللبنانيين لانجاز اتفاق الطائف ودعم عملية التنمية والاعمار^(٧١)، واستمر الدعم السعودي للفرقاء السياسيين في لبنان، على اثر العدوان (الاسرائيلي) على لبنان في صيف ٢٠٠٦ ، ووجه الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية خطاباً حول دعم لبنان قائلاً " ان دعم لبنان واجب علينا جميعاً، ومن يقصر في دعم لبنان فهو مقصري في حق نفسه وعروبهه وانسانيته"^(٧٢).

بالمقابل شهد العلاقات اللبنانية- السعودية توتر وركود بفترات مختلفة، اذ شهدت العلاقة بين البلدين توترات في مطلع العام ٢٠١١ حين سقطت حكومة سعد الحريري بعد انسحاب وزراء حزب الله وحلفائه منها ونشر الحزب المئات من عناصره في شوارع بيروت في استعراض قوة ذكر بأحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ ، وتصاعد التوتر في ظل الحكومة الجديدة التي سمح حزب الله بتشكيلها برئاسة رجل الأعمال، نجيب ميقاتي، على خلفية إطاحة الحزب بالتزاماته في "اتفاق الدوحة"، كما ألغت المملكة العربية السعودية، في شباط ٢٠١٦ ، عقد تسليح فرنسي للجيش اللبناني كانت ستتكلف بتسديد قيمته البالغة ٣ مليارات دولار، معتبرة أن ثمة خطراً من ذهاب أسلحته إلى حزب الله، وأتبعت الرياض الإجراء المذكور بتصعيد جعلها تصنف ودول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عُمان) حزب الله (منظمة إرهابية)، وتبعده مع أبوظبي والمنامة عشرات اللبنانيين المقيمين فوق أراضيها، في الثالث من تشرين الثاني ٢٠١٧ ، وبعد أيام من زيارة له إلى السعودية التقى خلالها عدداً من المسؤولين في المملكة، دُعي سعد الحريري من جديد إلى الرياض، ووعد هذه المرة بلقاء الملك. ترافق الأمر مع دعوة الرياض للعديد من



الأمراء ورجال الأعمال والمسؤولين السعوديين السابقين المقيمين في الخارج لزيارتها للقاء الملك أيضاً، ومع وصول هؤلاء، اعتقلتهم السلطات الأمنية مع آخرين مقيمين داخل المملكة ونقلتهم إلى فندق "ريتز" الذي تم إخلاؤه من النزلاء، ونقلت وسائل الإعلام عن مقربين من ابن سلمان اتهامات للمعتقلين بالفساد وهدر الأموال العامة، في الوقت نفسه، انقطعت أخبار الحريري عن مستشاريه، ليظهر على شاشة "العربية" في اليوم التالي، في الرابع من تشرين الثاني ٢٠١٧، معلنًا استقالته من رئاسة الحكومة اللبنانية، متყدلاً إيران بقطع ذراعها في المنطقة، ويمكن القول: إن في ملابسات "استقالة" الحريري و"احتجازه" في الرياض عناصر عدة، بعضها سعودي داخلي وبعضها لبناني-إقليمي وبعضها الأخير يرتبط برهانات سعودية على سياسات جديدة للبيت الأبيض تجاه المنطقة^(٧٣).

وفيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية لعام ٢٠١٨، فقد حصدت المملكة العربية السعودية نتائج سياستها العشوائية في لبنان، حيث مني فريقها السياسي بهزيمة واضحة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تمثلت بسقوط الوزير السابق (أشرف ريفي)^(*) الذي كان يمثل مشروعًا بديلاً للرئيس سعد الحريري ورأس الحرية في المواجهة السعودية مع إيران على الساحة اللبنانية، كما تمثلت الهزيمة السعودية بتراجع كتلة تيار المستقبل بزعامة الحريري وسقوط عدد كبير من مرشحي قوى ١٤ آذار، في المقابل تقدم النفوذ الإيراني المتمثل بالثنائية (حزب الله وحركة أمل)، ويرى الكاتب والمحلل السياسي علي حمود أن خسارة المعسكر الموالي للسعودية في الانتخابات النيابية تعود إلى التخطيط السياسي وسوء الإدارة اللذين تميز بهما السلوك السعودي تجاه لبنان، ولعل أبرز الأسباب هي استقالة الحريري في الرياض ومن ثم العودة عنها في بيروت، وقد أدى ذلك إلى إحداث انقسامات عدة افضت إلى خسارة الحريري، اولاً داخل الساحة السنوية، إذ واجه تيار المستقبل في المدن الكبرى ذات الأغلبية السنوية لوائح عدة، ما أدى إلى ترشذم صفوف جمهوره، وهو ما تسببت به السعودية نفسها، من خلال تعاملها العشوائي على الساحة اللبنانية ودعم قوى وشخصيات مختلفة ليست وازنة في المعادلة، وثانياً تقدمت



القوات اللبنانية ضمن تجمع ١٤ آذار على حساب تيار المستقبل، وهنا يبرز أيضاً الدور السعودي، وثالثاً على المستوى الوطني العام، بدأ الحريري ضعيفاً في مواجهة الخصوم على المستوى اللبناني، وعن معركة رئاسة الحكومة قال حمود: على الرغم من المظاهر فإن الحريري يبقى المرشح الأول، لأنه ورغم الخسائر يبقى الرعيم السنوي الأول، ويحظى بدعم عدد من الفرقاء، أهمهم فريق رئيس الجمهورية، وكتلة الرئيس نبيه بري، ويضاف إليها دعم القوات اللبنانية التي ستكون لها كلمة وازنة في تشكيل الحكومة الجديدة، وكذلك الامر بالنسبة لكتلة النائب جنبلاط، وكل هذا مفاده أن ممثل السعودية الأول في لبنان سيكون خاضعاً لتوازنات جديدة، وسيكون مجبراً على إجراء حسابات دقيقة، وتقديم التنازلات للخصوم وللأصدقاء على حد سواء^(٧٤).

ثانياً: (اسرائيل)

يمكن القول إن حالة النزاع بين لبنان و(اسرائيل) هي من عمر النزاع العربي- الإسرائيلي) خاصة منطقة الجنوب التي يبقى تعرضة للعمليات المستقطعة وكذلك الإجتياحات (الاسرائيلية)، ورغم العمليات العسكرية المستقطعة التي كانت تقوم بها (اسرائيل) ضد خلايا الفدائيين الفلسطينيين المنتشرة في منطقة الجنوب، إلا أن اشتغال المستوى السياسي والعسكري (الاسرائيلي) بلبنان بدأ مع انفجار الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان ١٩٧٥، إذ برزت نقاشات حول مستقبل لبنان: ومصير السلطة المسيحية، وخطر الأسلامة، والتدخل السوري، والتقسّيم^(٧٥)، وقامت (اسرائيل) في فترة الحرب الأهلية اللبنانية بغزو لبنان مرتين، اختلفت أهدافها في كل مرة^(٧٦).

وفي حين أعلنت (اسرائيل) أن الحرب التي شنتها على لبنان في تموز ٢٠٠٦، أو ما أطلقت عليه تسمية (الجزاء المناسب) رد على عملية (الوعد الصادق) التي قام بها حزب الله، كانت مجرد دفاع عن النفس لأن أسر الجنديين يشكل اعتداء مسلحاً على



(اسرائيل) وشن حرب عليها، اذ لخص أو لمرت في أو لخطاب له صيغة الإعلان عن شن حربه على لبنان أهدافها الرئيسية بإعادة الجنديين المختطفين دون شروط مسبقة أو القضاء على حزب الله وبناء التحتية، وتغيير الواقع الذي كان قائما على الجهة الشمالية حتى اندلاع هذه الحرب، إلا أن ذلك يدحضهما تم كشفه بعد هذه الحرب مباشرة من أن (اسرائيل) قد رتب الأمر منذ أكثر من سنة، عندما وضعت خطة تقوم بموجبها (اسرائيل) باحتياج الجنوب اللبناني بشكل مبالغ للإجهاز على حزب الله، لكن قيام حزب الله بالعملية هو الذي عجل الهجوم (الاسرائيلي) ليتم قبل الموعد المحدد له^(٧٧).

وعموماً فإن (اسرائيل) كانت تهدف من خلال عدوانها على لبنان تحقيق الاتي:^(٧٨).

- ١- تغيير قواعد اللعبة السابقة القائمة على (توازن الرعب) وخلق توازنات جديدة في لبنان والمنطقة.
- ٢- تحرير الجنديين الأسرى من قبضة حزب الله من دون شروط.
- ٣- تنفيذ ما تبقى من القرار ١٥٥٩ القاضي بفكك ونزع سلاح الميليشيات في لبنان.
- ٤- القضاء على حزب الله سياسياً عبر تصفية قياداته جسدياً والقضاء على قدراته العسكرية.
- ٥- القضاء على البنية التحتية الاجتماعية والخدمية للحزب.

وفيما يتعلق بالموقف (الاسرائيلي) من نتائج الانتخابات اللبنانية الأخيرة فقد صرخ وزير التعليم (الاسرائيلي) نفتالي بينيت إن مكاسب حزب الله في الانتخابات اللبنانية تظهر أنه لا فرق بين الدولة والجماعة الشيعية المدعومة من إيران وأضاف أن (اسرائيل) يجب ألا تفرق بينهما في أي حرب مستقبلية، وقال بينيت وهو عضو في مجلس الوزراء الأمني المصغر على تويتر "حزب الله = لبنان" وتابع "دولة (اسرائيل) لن تفرق بين دولة



لبنان ذات السيادة وبين حزب الله وستعتبر لبنان مسؤولاً عن أي عمل داخل أراضيه".^(٧٩)

ثالثاً: ايران

اما بخصوص ايران فان لها تاريخ متجلد في منطقة الشرق الاوسط، ولها امتدادات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية معقدة، الامر الذي أدى الى ان تقوم ايران بتأدية دور تاريخي في مواضع اقليمية شتى،^(٨٠) وبرزت التطلعات الايرانية نحو جوارها الجغرافي في محاولة منها لتجاوز المشكلات الداخلية اذ حرصت ايران على تنمية مساعيها تجاه الجوار الاقليمي سواء بعد التدخل الامريكي في افغانستان عام ٢٠٠٢، او بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فالمشروع الايراني في منطقة الشرق الاوسط يهدف الى إعادة طرح ايران كقوة اقليمية، غير أن المسألة الإيرانية تجاوزت حدود السعي إلى تصدير الثورة الإيرانية إلى التأثير المباشر في قضايا أمن واستقرار المنطقة ككل، فإيران حالياً تلعب دوراً واضحاً في الأمور الداخلية لبعض الدول ومنها لبنان، فهي لا تقدم الدعم للدولة ولكن لفئات داخلية معينة مثل حزب الله وحركة أمل، الأمر الذي يهدد الشرعية السياسية لهذه الدولة ويخلق أزمات داخلية^(٨١).

اذ يمثل حزب الله احد أهم الاوراق الداعمة لما تسميه ايران بمعسكر المقاومة الذي يجمعها به وحركة حماس والنظام السياسي في سوريا، لذلك دعمته ايران معنوياً وسياسياً وعسكرياً، بروز بشكل مؤثر أثناء العدوان العسكري على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، اذ مكن قوات حزب الله من الصمود في وجه الضربات الصاروخية والقصف الجوي المكثف للقوات (الاسرائيلية)، وقد اصبح تحالف ايران بحزب الله يتجاوز سقف السياسة ليصل الى التحالف المرجعي، ويسمح لإيران بإطالة جغرافية وسياسية، ويمكنها من استهداف المنشآت العسكرية في شمال (اسرائيل) انطلاقاً من موقع حزب الله في جنوب لبنان^(٨٢). وأن الهدف الرئيسي للسياسة الإيرانية في لبنان يتمثل في احتفاظ حزب الله بقوته ونفوذه من خلال وزنه ودوره في البرلمان وفي الحكومة لأن هذا يعطي إيران قدرة على التوازن مع (اسرائيل) في حال التفكير بضربيه (اسرائيلية) أو



أمريكية لإيران فإن جبهة جنوب لبنان هي المرشحة للاشتعال والرد العنيف إلى قلب (إسرائيل)، ومن خلال حزب الله وصلت إيران إلى حماس والجهاد في فلسطين ما جعلها تتحكم أيضاً إلى حد ما في السياسات العربية والإسلامية حيال الصراع العربي (الإسرائيلي) ففترض بالتالي توازننا مع العرب (مصر والسعودية تحديداً) يصلبها إلى التوازن مع المجتمع الدولي بخصوص ملفها النووي، كما اعتبرت قوى ١٤ آذار أن إيران تستعمل حزب الله كذراع عسكري لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية كقوة إقليمية جديدة وكذلك لتحقيق طموحاتها النووية على المستوى الدولي، فخطف الجنود (الإسرائيليين) مثلاً، وما نتج عنه من حرب تموز الأخيرة، كان في توقيته رسالة إيرانية للمجتمع الدولي أنها تملك ورقة عسكرية لحماية نفسها من أن تتعرض لسوء من الغرب وبوجه خاص لمفاعيلها النووية^(٨٣).

أما إيران فقد اعتبرت على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفيان " ما تقدمه إيران لحزب الله يدخل في باب الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي وأنه لو كان هناك دعم عسكري لكيان (إسرائيل) هزم تقبل ذلك بكثير، كما نفى آصفاني أن بلاده جنوداً في لبنان أو أن بلاده هي مصدر الصواريخ التي أصابت البارجة الحربية (الإسرائيل) ومحطة قطار حيفا كما روجت لذلك الإذاعة (الإسرائيلية)^(٨٤) .

وفيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية وخاصة بعد فوز حزب الله بما يقارب السبعين مقعد فيجب عدم الاستهانة بتصريحات قائد الحرس الثوري عن «حكومة مقاومة»، وعن أن حزب الله يملك عدداً من النواب يصل إلى ٧٤ نائباً، أي أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس، بما يسمح له بفرض القوانين التي يرغب في إقرارها، التصريح يعبر عن توجهات إيرانية تجاه الساحة اللبنانية، ضمن وجهة ترى في هذه الساحة المنطلق للتدخلات الإقليمية. يأتي هذا الاهتمام بعد شعور نظام طهران بأن ما يحصل على الساحة السورية سائر إلى خروجها ومعها ميليشياتها من هذه الساحة، كما أن النفوذ الإيراني في اليمن سائر إلى الانحسار بعد التطورات الميدانية الأخيرة. أما الوجود والنفوذ الإيراني في العراق، فهما موضع صراع طائفي وقومي في الوقت ذاته، تبقى



الساحة اللبنانية الوحيدة الهادئة، وتملك فيها النفوذ بلا منازع، وعندما احتسب سليماني العدد، لم يكن يتحدث من فراغ، فإضافة إلى الكتلة الشيعية، احتسب معها كتلة رئيس الجمهورية التي لا تخرج عن توجهات «حزب الله»، كما احتسب النواب التابعين أصلاً للوصاية السورية. لذا، يجب عدم الاستهانة بهذه المعادلة الجديدة، وهي معادلة تتدخل الآن بقوة في تشكيل الحكومة وفرض التوجهات السياسية التي تريد^(٨٥).

المطلب الثاني: السياسات الدولية

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

إن الدور الأكبر والمحوري في لبنان هو ذاك الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن استراتيجية الأمن القومي التي اعتمدتتها الإدارة الأمريكية، تعدد إيران وتحالفها مع سوريا أو حزب الله عدوا للمصالح الأمريكية في المنطقة، ولمواجهة هذه القوى تحالفت الإدارة الأمريكية مع إحدى الكتل في لبنان (الحكومة اللبنانية) ضد الكتل الأخرى (المعارضة)، وأحبط تحخطط المصالحة، وعدت أن المعارضة في لبنان هي (غير شرعية)^(٨٦)، ويعتقد سليم الحص -رئيس الوزراء اللبناني السابق- أن الولايات المتحدة الأمريكية ضالعة في نشر الفتنة في المجتمعات العربية، بدءاً بالعراق وفي سوريا وفي لبنان وفلسطين وهدفها الرئيس يإنشاء منطقة خاضعة للمصالح الأمريكية وتسمح بنشوء (إسرائيل) المهيمنة^(٨٧)، فالولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع (إسرائيل) على أن حزب الله يشكل الخطر الأكبر والعقبة الأقوى أمام تقدم عملية السلام وذلك من خلال تحالفه مع منتصفها بالمنظمات الإرهابية الفلسطينية حركة حماس والجهاد^(٨٨).

كما كشف تداعي أحداث الحرب (الإسرائيلية) في تموز ٢٠٠٦، على لبنان أنه المتken مجرد حرب (إسرائيلية) فقط، وإنما كانت حرباً أمريكية في الأساس، فالولايات المتحدة الأمريكية خاضت في لبنان حرباً بالوكالة حيث ذهبت بعض المصادر (الإسرائيلية) إلى القول بأن الإطار العامل هذه الحرب وأهدافها وسلسلتها الزمنية قد جرى الإعداد له في واشنطن وفي إطار لجنة الحوار الاستراتيجي الأمريكي



(الاسرائيلي)^(٨٩)، ويؤكد هذا الأمر ما جاء على لسان مستشار في وزارة الدفاع من أن البيت الأبيض «كان يبحث منذ بعض الوقت عن سبب لضربة استباقية ضد حزب الله» وأضاف «لقد كان هدفنا إضعاف حزب الله، والآن هناك من يقوم بهذا الأمر غيننا»^(٩٠) وكشفت مجلة بولتيكو الأمريكية تفاصيل موسعة عن الصفقة التي وقّعها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مع إيران، وأتيح بموجبها استمرار حزب الله اللبناني المدعوم من طهران، مؤكدةً أن هذه الصفقة كانت جزءاً من الصفقة التي أبرمها أوباما مع إيران وُعرفت باسم صفقة الاتفاق النووي في عام ٢٠١٥، وقالت المجلة في تحقيق مطول لها، إن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية جمعت أدلة على تحوّل حزب الله من منظمة عسكرية سياسية مؤثرة في الشرق الأوسط إلى نقابة دولية للجريمة؛ حيث يعتقد أن الحزب كان يجمع سنوياً قرابة مليار دولار من تجارة المخدرات والسلاح، وبحسب المجلة الأمريكية، فإنه وتحديداً في عام ٢٠٠٨، رصدت إدارة مكافحة المخدرات توجّه كميات من الكوكايين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإن من يقف وراء تلك العمليات هو حزب الله المدعوم من إيران، لتبدأ بعدها حملة أطلق عليها اسم "كاساندرا"، أثبتت أن الحزب تحول إلى منظمة لتجارة المخدرات^(٩١).

وفي الوقت الحاضر (٢٠١٨) يتفق محللون على أن القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، ستكون له ارتدادات واضحة على المشهد السياسي اللبناني، عقب الانتخابات البرلمانية، فاما أن يسع في تفكيك "الألغام" المزروعة أمام مرحلة تكليف رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة، أو يفرض معطيات جديدة ذات صلة بما يفرضه التقاطع بين الواقع المحلي والإقليمي، يأتي ذلك في ظل التقدّم الذي أحرزه بالاقتراع، تحالف "حزب الله" و"حركة أمل"، على حساب تياري "الوطني الحر"، الذي ينتمي إليه رئيس البلاد ميشال عون، و"المستقبل" بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري، غير أن التطورات التي فرضها الإعلان الأمريكي، جعلت الضبابية تخيم على مرحلة فائقة الحساسية في لبنان الذي يستعد لتشكيل حكومته، في سياق متفجر، يجعل المشهد المحلي مفتوحاً على أكثر من سيناريو، بينها إعادة تسمية رئيس الوزراء الحالي سعد



الحريري، لتشكيل الحكومة، وذلك رغم امتلاك "حزب الله" الغالبية، وهو ما حصل بالفعل^(٩٢).

الباحث اللبناني وليد الأيوبي، اعتبر في حديث للأناضول، أن انسحاب واشنطن من الاتفاق الإيراني ، يشكل "استدارة كبيرة ونقطة تحول في المنطقة"، الأيوبي أشار أن "لبنان سيتأثر حتماً بهذا التحول، نظراً لوجود 'حزب الله' الذي يؤدي دوراً عسكرياً أساسياً، باعتبار تم وقوعه على الحدود مع (إسرائيل)، كما أنه يعتبر حليقاً لإيران"، ورأى الخبير أن "(إسرائيل) لعبت دوراً كبيراً في قرار ترامب بشأن الاتفاق النووي، وذلك عبر اللوبي اليهودي الموجود في الولايات المتحدة، والدور المؤثر الذي يطلع به الأخير"، ورأى أن "واشنطن صعدت دبلوماسياً وسياسياً، غير أنها لا تريد التصعيد عسكرياً، فالأمر يقتصر حتى الآن على التشنج الدبلوماسي"، وفي إسقاط للمتغيرات الإقليمية والدولية على الواقع اللبناني، قال الأيوبي إن موازين القوى التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية اللبنانية تمضي لصالح إيران وليس للولايات المتحدة وحلفائها"، وأشار إلى أن الحكومة الجديدة ستتحمل أغلبية واضحة لـ"حزب الله"، لكنه سيتمن تسمية الحريري مجدداً لتولي رئاستها، وهذا الأمر يرضي واشنطن".^(٩٣).

ففي محاولة لسبирاغوار التأخير في تشكيل الحكومة لا بد من التوقف عند المؤشرات الخارجية التالية:^(٩٤).

أولاً: نجاح الاتفاق الأميركي - الكوري الشمالي والذي اعطى الرئيس الأميركي ترمب ورقة رابحة تجاه إيران التي أصبحت الدولة النووية الوحيدة المتمتردة على ارادة المجتمع الدولي. من هنا يتوقع ان تشتد واشنطن في الضغوط على إيران وقد تكون احد بوادر تشدد الدعم الأميركي في الأيام الأخيرة لهجوم التحالف العربي ضد منطقة الحديدية اليمنية الاستراتيجية لأسقاط واحدة من أهم أوراق ضغط إيران (عبر الحوثيين) والسيطرة على الميناء الاستراتيجي والممنفذ الوحيد للحوثيين إلى البحر.

ثانياً: اتفاق الطرفان الروسي وال سعودي على عدم تخفيض السعر العالمي للنفط مما يعطي موسكو المزيد من الاستقرار الاقتصادي في مقابل صفقة ما حيكت خطوطها



الغربية، باتجاه التضييق على الوجود الإيراني من خلال تولي موسكو الضغط على النفوذ الإيراني في سوريا في مقابل مرونة الرياض في دعمها المعارضة السورية، ففي المشهد الإقليمي المتواتر والمتصاعدة حدة توتره ثمة سباق مع الوقت ذات ارتدادات على الساحة اللبنانية: في موازاة استمرار الضغط العسكري (الإسرائيلي) – الأميركي والسياسي الروسي على الإيرانيين في سوريا وتراجع الحوثيين في الحديدة اليمنية، هناك إعادة سيطرة سياسية – إيرانية على الوضع العراقي خصوصاً بعدما نجحت طهران من خلال الجنرال قاسم سليماني في ترتيب تحالف بين مقتدى الصدر الزعيم الشيعي ذات الخط العربي والمنتصر في الانتخابات النيابية الأخيرة وزعيم الحشد الشعبي هادي العامري المدعوم إيرانياً ما سيضعف بالتأكيد رئيس الوزراء العبادي والخط الاستقلالي العراقي عن النفوذ الإيراني .

ثالثاً: في هذا السباق، يبدو كل طرف إقليمي محشور في الوقت وفي تحقيق أكبر قدر ممكن من الانجازات لتحسين شروط التفاوض ما يعكس حشراً في الداخل اللبناني ولا سيما على صعيد تشكيل الحكومة، حيث كل طرف ينتظر ما سوف تؤول إليه "حفلة الكباش" الدولي الإقليمي الممتد من بيونغ – يانغ وصولاً إلى غزة والضفة الغربية في فلسطين، لذلك يمكن فهم أسباب امتعاض القوى اللبنانية الداخلية المنضوية في أكرثيتها تحت لواء المحور الإقليمي الإيراني – الممانع والمقاوم من التأخير في التشكيلة الحكومية، في وقت باتت طهران بأمس الحاجة إلى توظيف الانتصار النيابي الداخلي للإتيان بتشكيل حكومة تخدم أجندتها وتتضمن عبر (حزب الله) المكاسب السياسية والاستراتيجية في لحظة المواجهة الكبرى وال الحرب المرتسمة، والرياض المنغمسة في المواجهة المباشرة وغير المباشرة في مواجهة طهران تجد نفسها في خضم معركة تحجيم نفوذ "حزب الله" في لبنان إبان الانتصار البابي الأخير، بما لا يسمح بتشكيل حكومة مقاومة موالية سياسياً لإيران.

رابعاً: من محمل هذه المشاهد يمكن فهم تأخير عملية تشكيل الحكومة، تلك العملية الواقفة اليوم أمام مفترق طرق متناقضة ومتصارعة في لحظة ارتسام معالم الحسابات



الدولية والإقليمية المتصادمة وتكريسها على ارض واقع الجبهات العربية المندلعة بدءاً

من سوريا

ثانياً: فرنسا

تعتبر فرنسا اللاعب الدولي الأول على الساحة اللبنانية منذ إصدار الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، والميثاق الوطني لعام ١٩٤٣، والذي وضع الأسس الطائفية للنظام السياسي اللبناني^(٩٥)، ومرت العلاقات اللبنانية- الفرنسية بفتره من التراجع والركود في المدة (١٩٨٨-١٩٨٢) وذلك بسبب الهيمنة الامريكية على القرار اللبناني في بداية عهد الرئيس أمين الجميل^(٩٦)، الا ان الدور الفرنسي مالبث ان عاد الى لبنان بعد عام ١٩٨٨ في عهد الرئيس ميشال عون، اذ ايدت فرنسا اتفاق الطائف (١٩٨٩) وبعد رحيل ميشال عون ووصول إلياس الهراوي الى رئاسة الجمهورية تراجع الدور الفرنسي بسبب لجوء ميشال عون الى فرنسا فضلاً عن تنامي النفوذ الامريكي في لبنان مرة اخرى^(٩٧)، وفي بداية التسعينيات وبعد وصول رفيق الحريري الى سدة الحكم اصبح لفرنسا دور جديد هو دور المانح والداعم لمؤسسة إعادة الأعمار واستمر هذا الدور اكثر من عقد وتوح بعقد مؤتمر باريس الاول والثاني للدول المانحة للبنان^(٩٨)، اما دور فرنسا تجاه الأزمة اللبنانية- السورية فلا يمكن إنكاره، بل ان فرنسا أحد الفاعلين الدوليين البارزين في التطورات المتلاحقة المرتبطة بها، اذ مارست فرنسا الضغط المباشر على السوريين من أجل سحب قواتهم من لبنان، ونتج عن هذا الضغط صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الامن الذي نص على خروج القوات السورية من لبنان^(٩٩)، وبخصوص الموقف الفرنسي من التجديد للرئيس إميل لحود فقد رأت فرنسا ان التعديل الدستوري بتجديد ولاية لحود شكل تحدياً للمجتمع الدولي وفتح الباب امام تطورات محتملة في الحياة السياسية في لبنان، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري كانت فرنسا في مقدمة الداعمين لتشكيل لجنة تحقيق دولية في الحادث وتبنت بالتشقيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مشروع قرار يقضي بتشكيل هذه اللجنة^(١٠٠).



وفيما يتعلق بالانتخابات اللبنانية لعام ٢٠١٨ ، فقد رحبت فرنسا بإجراء الانتخابات التشريعية في لبنان والتي جرت للمرة الأولى منذ تسع سنوات، وقالت المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الفرنسية أني يسفوندير مول في تصريح لها، إن بلادها تهنىء لبنان بعقد الانتخابات التشريعية باعتبارها مرحلة مهمة في الحياة السياسية والديمقراطية في هذا البلد^(١٠١).

نستنتج مما سبق بأن هناك تداخلاً واضحاً بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، إذ ان سبب الازمات الداخلية في لبنان هو العامل الخارجي، فالتركيبة الاجتماعية سمحت للتدخلات الخارجية ان تفعل فعلها في لبنان، فالاوضاع الامنية اثرت فيه اصابع خارجية امتدت للداخل اللبناني، وكذلك الاحزاب السياسية في لبنان كانت تعتمد بدرجة او بأخرى على التمويل الخارجي، مما ادى الى حدوث تجادبات سياسية بين الاحزاب السياسية اللبنانية وبين الدول الداعمة لها وبالنتيجة ادى بدوره الى عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

الخاتمة

في ضوء الطرح السابق نجد ان لبنان عاشت وتعيش في ظل اوضاع صعبة ناجمة من التكوين الطائفي الذي يتكون منه النظام السياسي في لبنان، ولا يتمحور الوضع السياسي في لبنان حول الدولة بل حول المجتمع، مما جعل لبنان محوراً أساسياً في ظلال تحطيطي اقليمي والدولي، وادى ذلك الوضع الى وقوعها في فخ الطائفية السياسية الذي انعكس بشكل واضح على النظام السياسي اللبناني وعلى التشكيل الحكومي فيها، ولقد عرفت مرحلة ما بعد الطائف نهاية الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من ١٩٧٥ الى ١٩٨٩ ، غير أن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمات اللبنانية على الإطلاق، فالأزمة اللبنانية ليست أزمة واحدة، بل أزمات عديدة، أزمة لبنانية داخلية، أزمة مرتبطة بالعلاقات السورية اللبنانية، النزاع اللبناني (الاسرائيلي)، ولهذا، أثيرت الكثير من التساؤلات عن أسباب الأزمة اللبنانية في هذه المرحلة، ففي ما أرجع فريق من الدارسين الأسباب إلى العوامل الخارجية التي مصدرها البيئة الإقليمية والدولية



والتدخلات الأجنبية، ذهب فريق آخر للحديث عن أسباب نابعة من البيئة الداخلية اللبنانية بمختلف مكوناتها.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إلقاء الضوء على اشكالية التعاقب على السلطة في لبنان لما لهذا الموضوع من أهمية في بلد يتميز بتنوع القوميات والطوائف والاديان والمذاهب، فالتركيبة الاجتماعية لها دور كبير في قضية التعاقب على السلطة في ظل الديمقراطية التوافقية التي يرتکز عليها النظام السياسي في لبنان، اضافة الى البيئة الاقليمية التي تمر بمنعطف حرج وخطير، فالاحداث التي تمر بها المنطقة وخاصة سوريا لا شك ان لها الاثر الكبير على محمل العملية السياسية في لبنان.

اذن يمكن التوضيح بان لبنان تمثل ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف القوى الدولية، فتدخل سوريا كان لصيانتها أنها القومى وحماية نفسها من (اسرائيل) خاصة بعد فقدانها للجولان، و(اسرائيل) اجتاحت لبنان مرات عديدة حتى تضغط على سوريا من أجل الانسحاب من لبنان مع الضغط على حزب الله ليكشف عملياته عن (اسرائيل)، أما الولايات المتحدة فإن هدفها الأساسي من التدخل في لبنان هو محاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة، في مقابل البحث عن هامش أكثر للمناورة بالنسبة لإيران تستعمله في تجاذبها مع الولايات المتحدة و(اسرائيل) بخصوص قضية السلاح النووي.

إن النظام اللبناني بسبب المركبات الطائفية والمذهبية للسلطة فيه، ينطوي على خلل جوهري يجعله مفقراً إلى مرجعية داخلية تعالج الأزمات أو يمتصلها على الأقل، وهذا ما يفسر فشل كل المبادرات الرسمية أو حتى غير الرسمية في حل أو حتى التعامل مع الأزمات اللبنانية المختلفة، ومع فشل المحاولات الداخلية في حال أزمة اللبنانية تطلب الأمر تدخل أطراف خارجية، غير أن الحلول التي جاءت من الخارج كانت دائماً مقرونة بفاتورة مصالح أو مطالباً وإملاءات، كما أنها كانت مجتذبة ومؤقتة وهشة، فكل الاتفاقيات المتوصل إليها المتعالج الأزمة من أساسها بل كانت مجرد صيغ مؤقتة أو اتفاقيات مرحلية لمعالجة زمنية محدودة.

The succession of power's problem in Lebanon



Abstract

Political power in Lebanon is a fundamental objective of any political organization, whether political party or political group. Thus, there is a conflict of power. There are two kinds of political conflict that are differentiated by the idea of legitimacy. The competition is in the political system when the agreement between the social forces is considered legitimate, and the conflict is on the political system when the agreement between these forces ceases to be legitimate and are working to topple it and seek to establish an alternative system. Therefore, the succession of power in Lebanon is a result of the competition and political conflict, which is in turn a result of the large number of regional and international players on the Lebanese arena.

(١) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، ط٢، دار النضال للطباعة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٦٢.

(٢) غسان سلامة، أين هم الديمقراطيين، في مجموعة باحثين: ديمقراطية من غيرديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١١.

(٣) صفي الدين خريوش، السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات، ينظر إلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع التالي:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b706c5a2-71a7-4069-843d-9dcd778a0271

(٤) صفي الدين خريوش، مصدر سبق ذكره.

(٥) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في مجموعة باحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٥٣.

(٦) عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، في احمد الدين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٩-٤٠. وكذلك ينظر إلى: ضياء الأسدي، جرائم الانتخابات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢١.

(٧) شيماء محى الدين محمود، تعاقب السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا: دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٧.

(٨) نقلًا عن عصام الدبيس، النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ١٩٩.

(٩) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار الهبة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٢٩-١٣٠.

(١٠) منها عبد اللطيف الحديشي: مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص ٧٧.

(١١) ورقاء محمد رحيم، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١-٢٠٠٧) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٠.



- (١٢) شمران حمادي، النظم السياسية، ط٤، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٦٥.
- (١٣) شيماء محى الدين محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.
- (١٤) حسين مرزود، الأحزاب والتعاقب على السلطة في الجزائر (١٩٨٩-٢٠١٠) اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص ٢٠.
- (١٥) سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٠٠.
- (١٦) عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملائين، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٦.
- (١٧) حليم بركات، الهوية أزمة الحداثة والوعي التقليدي، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٧.
- (١٨) ركي القشاش، دور المروبة في تراثنا اللبناني، ط٢، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، (د- ت)، ص ٨.
- (١٩) الام المتحدة، شعبة الاحصاء، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الموقع الآتي:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL>
- (٢٠) السكان في لبنان، مؤسسة فنك، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
<https://fanack.com/ar/lebanon/population/>
- (٢١) محمد سعيد عقام، بنور الفتنة الطائفية في لبنان، دار البراق، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٧.
- (٢٢) توفيق حسن أبيضدار الشرتوبي، الحياة في لبنان، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٧-٢٦.
- (٢٣) ملحم شاول، مفهوم المواطنة في التجربة الغربية والتجربة اللبنانية، في جاك قبانجي (محرراً) إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٩، ص ٨٥.
- (٢٤) ملحم شاول، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
- (٢٥) الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية (لبنان)، الجزء السادس عشر، الشركة العالمية للموسوعات، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٣٤.
- (٢٦) عصام نعمان، (طائفية النظام اللبناني. الخلافية. الأزمة. والمخرج)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٣)، السنة (٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار ١٩٨٤، ص ٥٩.
- (٢٧) سليم الحص، لبنان على المفترق، لبنان على المفترق، ط٢، المركز الاسلامي للإعلام والانماء، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٢٠.
- (٢٨) شقير رشيد، مفاهيم الدولة والتزاعات (دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٨٩-١٨٨.
- (٢٩) حسين قادری، لبنان : الحرب الاهلية والتدخلات الخارجية، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢.
- (٣٠) للمزيد عن النظام السياسي في لبنان ينظر الى: خالد قباني، النظام اللبناني بين ثوابت هو مستقبله، المؤسسة اللبنانية للسلام الأهلي الدائم، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٦٧.
- (٣١) سليم الحص، لبنان على المفترق، مصدر سبق ذكره، ص ٥١. وينظر كذلك: انطوان حميد موراني، في هوية لبنان التاريخية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٦٦.
- (٣٢) المادة (٢٤) من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦.
- (٣٣) عبد الهادي أبو طالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، مطبع دار الكتاب، المغرب، ١٩٨١، ص ٣٩٣.



(٤) جوزيف مغيل، في التشريع والاجتهدات القانونية، في حقوق الإنسان وشئون البيئة، في المسألة القومية، في القضية الفلسطينية والصراع العربي (الإسرائيلي)، في بعض القضايا اللبنانية، مؤسسة جوزف ولور مغيل، دار النهار، بيروت، ج٢، ١٩٩٧، ص ٨٩٥.

(٥) ينظر: المادة (١٨) من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، فقد عدل بموجب التعديل الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١ بعدها كانت المادة المذكورة تعطي الحق للرئيس الجمهوري في اقتراح القوانين.

(٦) ينظر: المواد (٦٦-٦٨) من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦.

(٧) للمزيد ينظر المواد (٤٩-٥٣) من الدستور اللبناني مع التعديلات التي طرأت على المادة (٤٩).

(٨) ينظر: المادة (١٧) من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦.

(٩) للمزيد من المعلومات حول دور رئيس الجمهورية في لبنان قبل وبعد اتفاق الطائف ينظر: أنطوان أسعد، موقع رئيس الجمهورية ودوره في النظام السياسي اللبناني قبل وبعد اتفاق الطائف، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨.

(١٠) ينظر: المادة (٦٤) من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦.

(١١) خالد قباني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(١٢) أكميل حبيب و عصام إسماعيل، صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، وقانع المؤتمر السنوي الأول: صلاحيات رئيس الجمهورية بين النص الدستوري والممارسة السياسية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية([الانترنت](http://www.lebanondebate.com/news/287717)):

www.lebanondebate.com/news/287717

(١٣) المصدر نفسه

(١٤) الدستور اللبناني كمحدد تاريخي للحرب الأهلية اللبنانية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية ([الانترنت](http://www.moqatel.com)):
<http://www.moqatel.com>

(١٥) ينظر المادة ((٢٤)) من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦.

(١٦) عصام نعمة اسماعيل، ضوابط الديمقراطية اللبنانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٤)، السنة (٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٥، ص ١٦٣.

(١٧) خالد قباني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧.

(١٨) ظاهرة الترويكا: (كلمة روسية وتعني ثلاثة) وهي سلطة تحكم لبنان (ثلاثة رؤوس) وحسب التسمية المترافقية في وسائل الإعلام وذلك تطبيق اتفاق الطائف، لمزيد من التفاصيل ينظر: أليير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، ص ٩١.

(١٩) خالد مصطفى مرعب، مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٥.

(٢٠) إبراهيم غالى، الرئاسة اللبنانية: أزمة جديدة في صراع ممتد، مجلة السياسية الدولية، العدد (١١٧)، السنة (٤٤)، الاهرام، مصر، اب ٢٠٠٨، ص ٩٤.

(٢١) علي مراد، الدستور اللبناني والسياسيين وعقدة الفراغ الرئاسي، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية ([الانترنت](https://lb.boell.org/ar/2014/07/04/ldstwr-lbbnny-wlsysvyn-wqd-lfrg-lrvsy)):
<https://lb.boell.org/ar/2014/07/04/ldstwr-lbbnny-wlsysvyn-wqd-lfrg-lrvsy>

(٢٢) حمدي الظاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة، د-ت، ص ٢٠١.

(٢٣) صلاح سالم زرنوقة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.



(٥٣) حسين عطوي، تشكيل الحكومة اللبنانية.. وتحدي الإقرار بالتوازنات الجديدة، جريدة الوطن، ينظر الى شبكة

المعلومات الدولية (الانترنت):
https://www.elnashra.com/news/...

(٥٤) حسين عطوي، مصدر سبق ذكره.

(٥٥) خالد غزال، تشكيل الحكومة اللبنانية بين صراعات الداخل وتدخلات الخارج، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية

(الانترنت):
www.alhayat.com/...

(٥٦) مني جلال عواد، العامل الخارجي واشكالية تعاقب السلطة في لبنان، محاضرات طلبية الدراسات العليا، مرحلة

الماجستير، كلية العلوم السياسية، فرع النظم السياسية، جامعة بغداد، للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦.

(٥٧) سليم الحص، الخريطة السياسية العربية من منظور لبنياني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١.

(٥٨) حسين قادرى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٥٩) عبد القادر محمودى، النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربى (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، جويلية، ١٩٩٧،

ص ٤١٨.

(٦٠) حسين قادرى، مصدر سابق، ص ١٠٣.

(٦١) عبد القادر محمودى، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨.

(٦٢) حسين قادرى، مصدر سابق، ص ١٢١.

(٦٣) صالح محمود الكروى، لبنان بين تداعيات الانسحاب资料 السورى والانتخابات التشريعية، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣١٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٩.

(٦٤) أغبيال الحبىرى، محطات وتداعيات: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
www.aljazeera.net/news/arabic/2010/8/9/

(٦٥) سامح سعيد عبود، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحررسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٤٩.

(٦٦) نزار عبدالقادر، إرهادات النظام الإقليمي وارتداداته المحتملة على لبنان/
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/...

(٦٧) خالد غزال، مصدر سبق ذكره.

(٦٨) مصطفى الحسيني، جذور الازمة اللبنانية وتعقيباتها، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٣، ٢٠٠٨، القاهرة ، ص ١٤٥ .

(٦٩) مارلين خليفة وابناء ابراهيم، المملكة ولبنان في عهد خادم الحرمين، صحيفة الرياض، العدد ١٢٣٩٧، في
<http://www.alriyadh.com/>: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):

(٧٠) مصطفى الحسيني، مصدر سابق، ص ١٤٧.

(٧١) سمير شمس، لماذا تدعم السعودية لبنان بشكل خاص، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٩٨٥، ٢٠٠٨، ص ٢،

ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
<http://www.awsat.com/>

(٧٢) المصدر نفسه

(٧٣) زياد ماجد، العلاقات اللبنانية-ال سعودية وتأثيراتها على المشهد السياسي اللبناني، موقع الجزيرة للدراسات،

٢٠١٨، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):



<http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/02/180207074333242.htm/>

(*) ولد اشرف ريفي في طرابلس، لبنان في الأول من ابريل ١٩٥٤ ، درس علم اجتماع الجريمة في جامعة لبنان، ودرس ممارسات الشرطة خلال بعثاث للخارج في كندا، وفرنسا والمملكة العربية السعودية، وهو سياسي لبناني، كان مديرًا عاماً لقوى الأمن الداخلي من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣، رُقي اشرف ريفي لرتبة جنرال سنة ٢٠٠٥ عندما سُمي مديرًا عامًا لقوى الأمن الداخلي في لبنان نتيجة استقالة المدير السابق علي الحاج، يعتبر ريفي عضواً في إدارة جامعة نايف العربية للعلوم الأخلاقية ويحتفظ ريفي بعلاقات وثيقة مع العربية السعودية، وشغل منصب وزير العدل من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦، عندما أعلن عن استقالته في ٢١ فبراير ٢٠١٦ من الحكومة احتجاجاً على ما وصفه بسيطرة حزب الله عليها. اشرف ريفي، لمزيد من التفاصيل ينظر الى : ويكيبيديا الموسوعة الحرة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٧٤) الانتخابات اللبنانية صفرة قوية للسياسة السعودية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):

<https://www.al-sharq.com/.../2018/>

(٧٥) محمود سويد، الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠.

(٧٦) كميل منصور، الولايات المتحدة و(إسرائيل): العروة الأوثق، ترجمة نصیر مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٩٨.

(٧٧) محمد الحموري، إمكانية ملاحقة جرائم الحرب (الإسرائيلية) في لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٦ . ص ٨٦.

(٧٨) للمزيد ينظر: كورس مانأنتوني، " دروس أولية من الحرب بين (إسرائيل) وحزب الله، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٦ . ص ١٢٤-١٢١ .

(٧٩) مجلة الشرق الأوسط، وزير (إسرائيل) ي: نتيجة الانتخابات: لبنان يساوي حزب الله، لندن، ٨ مايو ٢٠١٨ ، العدد ١٤٤٠، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://aawsat.com/...

(٨٠) توماس مالبير، الجزر الثلاث المحتلة للدولة الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ابو ظبي، ٢٠٠٥ . ص ١٣٣.

(٨١) سليمان عادل، دور إيران الإقليمي بين الطموحات والمحددات وانعكاساته على الأمن والاستقرار في المنطقة، في: المشروع النووي الإيراني: الأبعاد الإستراتيجية والانعكاسات الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص ١٥.

(٨٢) مصطفى الباد، قراءة في مشروع ايران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، دورية شؤون عربية، العدد ١٢٩ ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ٤١ .

(٨٣) سعود المولى، العلاقات اللبنانية الإيرانية". في "الدور الإيراني في المنطقة... بين المصالح والهيمنة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٦٧.

(٨٤) نيفين مسعد، التداعيات الإقليمية : ايران، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٦، ٢٠٠٦ . ص ٦١-٦٢.

(٨٥) خالد غزال، مصدر سبق ذكره.



- (٨٦) فارس هاني، السلسلة المتصلة بين فلسطين والعراق ولبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٣٧.
- (٨٧) فارس هاني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.
- (٨٨) حلمي عبد الكريم الزغبي، تحقق مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب إطفاء البؤرة السورية، اللبنانية والإيرانية من منظور أمريكي، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠-٩.
- (٨٩) أبوهدبة أحمد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الدار البيضاء، صيف ٢٠٠٦، ص ٥١.
- (٩٠) هيرشسايمور، مصالح واشنطن في حرب إسرائيل، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢٣ مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الدار البيضاء، صيف ٢٠٠٦، ص ٥٩.
- (٩١) مجلة أمريكية: إدارة أوباما منعت ملاحة "حزب الله"، ترجمة متال حميد، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
<https://www.alkhaleejonline.net/>
- (٩٢) ادوار حداد، التطورات الأمريكية الإيرانية هل تؤثر على تشكيل الحكومة اللبنانية؟ ينظر الى: شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
https://www.aa.com.tr/...
- (٩٣) ادوار حداد، مصدر سبق ذكره.
- (٩٤) جورج ابو صعب، قراءة في حيثيات مأزق تشكيل الحكومة، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
<https://www.lebanese-forces.com/..read-the-reasons-for-the-dilemma-of-forming-a-g...>
- (٩٥) كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٢٤.
- (٩٦) فرنسا تستكمل مشاورتها وتحدد مواعيد لجمع وتحميم، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت):
<http://www.old.naharnet.com>
- (٩٧) اسراء شريف جيجان، النظام السياسي في لبنان (١٩٨٢-١٩٩٥) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ٢٦٢.
- (٩٨) احمد كمال، تاريخ العلاقات الفرنسية- اللبنانية، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)،
<http://www.AlJazeera.net>
- (٩٩) خالد فياض، حزب الله بين التماسك الايدلوجي والراجماتية السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٢، مؤسسة الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩٥.
- (١٠٠) سماء سليمان، المحكمة الدولية في لبنان: إشكاليات قانونية وتداعيات سياسية، مجلة شؤون خلنجية، العدد ٥٠، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٣١.
- (١٠١) فرنسا: الانتخابات التشريعية في لبنان مرحلة مهمة في الحياة السياسية، صحيفة اليوم السابع، ٧ / مايو / ٢٠١٨، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) :
<https://www.youm7.com/story/2018/5/7/>